دراسة ما روي عن عثمان في شأن لحن القرآن

جمال أبو حسان*

ملخص

حفلت بعض الكتب الخاصة بعلوم القرآن وتاريخ التفسير، وبعض كتب التفسير، بذكر مرويات متعددة عن عثمان رضي الله عنه، وحاصلها أنه قد نظر في المصحف بعد كتابته في أثناء خلافته بأمر منه، فوجد فيه بعض الأخطاء، وأعلن ذلك، وترك هذه الأخطاء على ما هي عليه دون أن يغير فيها شيئاً، وأخبر أن من سيأتي من الأجيال القادمة هو الذي سيصلحها.

درس الباحث هذه الروايات رواية رواية، وأثبت بالبرهان العلمي أنه لم يصح منها شيء البتة، وأنها كلها روايات ضعيفة ساقطة لا تقوم بها حجة. ولم يكتف الباحث بذلك بل ذهب إلى توضيح معاني هذه الروايات وبين موقف العلماء منها قديماً وحديثاً على وجه علمي موضوعي.

تاريخ استلام البحث: ٢٠٠٤/٦/٣، تاريخ القبول: ٢٠٠٥/٦/١.

الكلمات المفتاحية: لحن القرآن، هذيل، المملي، ثقيف.

المقدمـــة

أنزل الله- سبحانه- وتعالى هذا القرآن على نبيـيهﷺ لـتمام هداية البشر وردهم إلى ربهم. وتلقـاه الرسول الكريم بأعظم لقاء، واحتفلت به الأمـة أيمـا احـتفال. ذلـك أنه عنوان بقائها وسـعادتها. ولما كان القرآن هو السبيل للهداية والـرد إلى الصراط المستقيم. وهو شريعة الله تعالى ولا ريب، فقد حفظ الله تعالى هذا الكتاب من كل عارضة سوء تعرض له، فحماه وحفظه مـن أي تغيـير أو تبديل، نقصاناً كان أو زيادة إتماماً لقوله تعالى:

"إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (الحجر:٩)

وهكذا كان. غير أن الباحث لا يعدم أن يجد من الأقـوال وبعـض الروايات ما يعكر صفو هذه الحقـيقة لو سلم، ولهذا فلا بد من الوقوف عند هاتـيك الـروايات والأقوال وتمحيص أسانيدها وتوضيح معانيها حتى لا يختلط الخاثر بالزباد، ولله تعالى وحده المعاد.

مشكلة البحث

يعـالج هذا البحث جملة من الآثار المرفوعة إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ﷺ، وهي تـدل من خلال ألفاظها ومتونها على أن عثمان ﷺ، قـد رأى خللاً (لحنا) في كتابة المصحف. ثم تركه دون أن يصلحه أو ينبه على إصلاحه. وإنما استسلم له. وترك الباب مفتوحاً لإصلاحه عـبر القـرون! وهـذه الروايات مسوقة بشكل

* أسـتاذ مسـاعد، كلـية الشـريعة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء- الأردن.

غريـــب، يقتضي فحواها اتهام أمة الإسلام كلها بالتقصـــير في حفظ كتابة المصحف من التغيير والتبديل، وهذا أمر في غاية الخطر.

الدراسات السابقة

لا أعلـــم أحداً قام بجمع هذه الآثار ودراستها بشكل مستقل، وإنما ورد الحديث عن بعض هذه الآثار في ثنايا بعض الكتب. إذ حققت وعرض محققوهـــا إلـــى الحديث الموجز عن تلك الآثار المذكـــورة فـــي تلـــك الكتب، كالحال الذي كان بالنســـبة لمـــا صـــنعه الدكتور محب الدين عبد الســـجان، في تحقيقه لكتاب المصاحف لابن أبي داود المطبوع بوزارة الأوقاف القطرية.

منهجية البحث

أولاً: التعريف بعنوان البحث (لحن القرآن) من خـــلال المعـــاجم اللغوية وبعض الأحاديث والآثـــار المتعلقة بهذه الكلمة. وخلصت من ذلـــك إلـــى معنى كلمة (لحن) الواردة في الروايات المعنية، وميزت بين الخطأ والغلط واللحن.

ثانياً: جمع الروايات المتعلقة بالموضوع وتقسيمها إلى مجموعات (أحاديث) باعتبار رواتها.

ثالـــثاً: دراســـة أسانيد هذه الروايات والحكم عليها من خلال تلك الدراسة.

رابعـــاً: عـــرض أقـــوال العلمـــاء في معاني هذه المرويات بعد استيفاء الكلام النقدي الحديثي عليها.

صعوبات البحث

قد فاتني بعض رجال الأسانيد إذ لم أعثر لهم علـــى تـــرجمة فـــيما بيـــن يدي من المصادر، واستعنت ببعض ذوي الخبرة من الثقات من أهل الاختصاص فما وجدت إلى هؤلاء الرواة سبيلا. وقد أجهدني البحث عنهم دون جدوى والله تعالى وحده المستعان.

خطة البحث

قســـمت هـــذا البحـــث إلى مقدمة موجزة عرضت فيها لمشكلة البحث والدراسات السابقة عليه، ومنهجية البحث، وصعوباته، وإلى خمسة مباحث هي على النحو الآتي:

المبحث الأول: معنى كلمة لحن ودلالتها.

المبحث الثاني: ذكر الروايات موضوع البحث.

المبحث الثالث: دراسة أسانيد تلك الروايات.

المبحث الرابع: من حفل بمثل هذه المرويات.

المبحـــث الخـــامس: أقـــوال العلمـــاء في هذه الروايات.

المبحث الأول: في معنى كلمة (لحن)

جـــاء فـــي كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني وهـــو مـــن المعـــاجم المتقدمة: "واللّحن: الثَقِف الفطن. قال لبيد:

متعوذ لحناً يعيد بكفه

قلماً على عسب ذبلن وبان"[١]

---

١. الشـــيباني، أبـــو عمر، **كتاب الجيم** (٢١٣/٣) الهيئة العامة لشـــؤون المطـــابع، مصر، بتحقيق عبد الكريم العزباوي ومـــراجعة عبد الحميد حسن، ١٩٧٥م، وانظر ابن ربيعه، لبيد، الديوان، ط بيروت (ص١٣٨).

وفي ديوان الأدب للفارابي في موضع: اللحن: الفطنة[٢] وفي موضع آخر: هو اللحن في الكلام، ويقال لحن إليه: إذا نواه ومال إليه[٣] وفي موضع ثالث: يقال: عرفت ذلك في لحن كلامه أي في فحوى كلامه[٤].

وفي كتاب الأفعال للسرقسطي: "ولحن في كلامه لحنا تكلم بلغته، واللحن: اللغة، وأنشد أبو عثمان"[٥]:

وما هاج هذا الشوق إلا حمامه

تبكت على خضراء سمر قيودها

صدوح الضحى معروفة اللحن لم تزل

تقود الهوى في مسعر ويقودها

ومنه قول عمر بن الخطاب ﷺ:

"تعلموا الفرائض والسنن، واللحن، كما تعلمون القرآن"[٦].

واللحن: اللغة، ولحن أيضاً: أخطأ، لحناً ولحوناً.

وأنشد أبو عثمان: فزت بقدحي مُعرب لم يلحن[٧] ولحنت لك لحناً: قلت لك ما تفهمه عني ويخفى على غيرك، وأنشد أبو عثمان:

وحديث ألذه هو مما

تشتهيه النفوس يوزن وزنا

منطق صائب وتلحن أحيانا

وخير الحديث ما كان لحنا[٨]

قال أبو بكر بن دريد معناه: تُعوص في حديثها فتزيله عن جهته لئلا يفهمه الحاضرون، وخير الحديث ما فهمه صاحبك، وخفي على غيره.

ولَحَن لَحْنا: صار فطناً مصيباً للقول فهو (فطن) لحن. وأنشد أبو عثمان للقتال الكلابي:

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا

ووحيت وحيا ليس بالمرتاب[٩]

وقال النبي ﷺ: "فلعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض"[١٠].

---

٢. الفارابي، أبو إبراهيم،**ديوان الأدب** (٢/٢٤٥) الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٤، تحقيق د. أحمد مختار عمر ومراجعة د. إبراهيم أنيس.

٣. المرجع السابق، (٢/٢٢٠) (٤) (١/١٣٣).

٤. المرجع السابق، (١/١٣٣).

٥. الشعر هذا لعلي بن عميرة الجرمي، كما في **سمط اللآلئ**، (١/١٩) ولم أعثر للشاعر على ترجمة.

٦. هذا الأثر عن عمر رواه الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي** (٢/٤٤١) رقم الحديث (٢٨٥٠) دار الكتاب العربي، بيروت،ط١ ، ١٤٠٧هـ، بتحقيق فواز احمد زمرلي وخالد السبع العلمي، ورواه، **البيهقي** أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، (٦/٢٠٩) رقم ١١٩٥٦، دار الباز، مكة، سنة ١٩٩٤م، بتحقيق محمد عبد القادر عطا. ورواه، الخراساني، سعيد بن منصور **كتاب السنن** (١/٤٣) رقم (١) الدار السلفية، الهند، ط١، سنة ١٩٨٢م بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي .

٧. هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج وصدره **(ناجوك أو جالوا بأمر معلن)** وهو مذكور في **ديوانه** (ص١٦٤) منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، بعناية وليم بن الورد الروسي، ط٢، ١٩٨٠.

٨. البيتان لمالك بن أسماء الفزاري وهو من شعراء الدولة الأموية، انظر البكري، أبو عبيد، **سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي** (١/١٥-١٦) لجنة التأليف والنشر- القاهرة، ط١، ١٩٣٦، بتحقيق عبد العزيز الميمني.

٩. هذا شعر القتال الكلابي وهو من الشعراء المخضرمين كما في **سمط اللآلئ** (١/١٣)

١٠. البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، كتاب الشهادات، رقم ٢٦٨٠ (انظر **فتح الباري** ٥/٢٨٨) دار الفكر، بيروت

ولَحنْــتَ عني الشيء لحنا: فهمته عني وألحنتكم أنا[١١]. ١هــ. كلام السرقسطي.

وقد جمع ابن منظور في لسان العرب تحت مادة (لحن) كثيراً من الأقوال التي مضت، وزاد علــيها كثيراً، ومما زاده أنه نقل عن ابن برّي وغيره أن للحن ستة معان:" الخطأ في الأعراب واللغـــة، والغـــناء، والفطـــنة، والـــتعريض، والمعنى،..." ثم ساق الأمثلة والشواهد على كل معنى من هذه المعاني[١٢] وذكر صاحب التكملة والذيل والصلة شيئاً من معاني هذه الكلّمة غير أنه لم يفصل كما فصل من سبقه[١٣].

وفي شرح الفصيح لأبي منصور بن الحيان عــند قول ثعلب (قالوا رجل لحّانه) قال: "كانت الهاء للمبالغة في الذم بكثرة اللحن"[١٤].

وفــي شـــرح الفصيح لابن هشـــام أن قول ثعلــب نصـــه: (وكذلـــك إذا ذموه فقالوا رجل لحّانة)[١٥].

١١. السرقســطي، أبو عثمان، **الأفعال** (١٥٨/١٥٦/٢) الهيئة العامــة، تحقيق د. حسين محمد شرف ومراجعة د. محمد مهدي علام، مصر ١٩٧٨.

١٢. ابــن منظور جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، (لحن) دار صادر، بيروت.

١٣. الصــاغاني، الحســن بن محمد، **الذيل والتكملة والصلة**، (لحــن)، ١٩٧٩، بتحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة عبد الحميد حسن، دار الكتب، مصر.

١٤. ابــن الجبان، أبو منصور، **شرح الفصيح**، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ط١، ١٩٩١ ،(ص٢٧٥).

١٥. اللخمـــي، ابــن هشام، **شرح الفصيح**، تحقيق مهدي عبيد جاســم، وزارة الــثقافة العراقــية، بغــداد، ط١، ١٩٨٨، (ص٢٠٦).

وفي كتاب الملاحن لابن دريد أن الأصل في كلمـــة اللحن عند العرب الفطنة ثم ذكر كلاماً لم يذكر فيه الخطأ والبعد عن الصواب[١٦].

غير أن مصحح الكتاب ذكر في ذيوله عليه أن النسخة الأوروبية فيها ما نصه مذيلاً: "لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ أو صرفه عن موضوعه إلى الإلغاز.."[١٧].

ونقل اطفيش كذلك تقاول بعض العلماء بشأن قــول القتال الكلابي الآنف الذكر حيث نقل قول أبـــي العباس المبرد الذي فيه:" أراد بـــ (تلحن): تصيب وتفطن. وأراد بقوله ما كان لحنا: ما كان صـــواباً. ثم قال: وأما ابن قتيبة فيرى أن اللحن فـــي البيت معناه الخطأ وأن هذا الشاعر استملح مـــن هـــذه المرأة ما يقع في كلامها من الخطأ واســـتظرفه. وقال ابن الأنباري: قوله عندنا من المحـــال لأن العـــرب لم تزل تستقبح اللحن من النســـاء كمـــا تستقبحه من الرجال، ويستملحون الـــبارع مـــن كـــلام النساء كما يستلمحونه من الرجال. والدليل على هذا قول ذي الرمة يصف امرأة- أي بحسن الكلام:

لها بشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر[١٨]

واللّحْـــن لا يكون عند العرب حسنا إذا كان بـــتأويل الخطأ لأنه يقلب المعنى ويفسد التأويل

١٦. ابن دريد، أبو بكر، **الملاحن**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٨، تعليق أبي إسحق اطفيش، (ص١٧).

١٧. المرجع السابق، بيروت، ط١، ١٩٧٨، هامش ص٧٢.

١٨. ذا الشـــعر لـــذي الرمه وهو في ديوانه انظر ذي الرمة، غــيلان بن عقبة (**ديوان الشعر**) مؤسسة الإيمان، تحقيق عـــبد القـــدوس أبـــي صـــالح، بـــيروت، ط١، ١٩٨٢، (ص٥٧٧).

الذي يقصد له المتكلم. قال قيس بن الخطيم يذكر امرأة أيضاً:

ولا يغث الحديث ما نطقت

وهو بفيها ذو لذة طرف

تخزنه وهو مشتهى حسن

وهو إذا ما تكلمت أنف[١٩]

فلو كانت هذه المرأة تلحن وتفسد ألفاظها كانت عند هذا الشاعر الفصيح غثّة الكلام ولم تستحق عنده وصفا بجودة المنطق وحلاوة الكلام. ثم قال: قال ابن الأنباري وكيف يكون الخطأ في الكلام مستحسنا والصواب مستسمجا والعرب تقرب المعربين وتنتقص اللاحنين وتبعدهم فعمر بن الخطاب ﷺ يقول لقوم استقبح رميهم ما أسوأ رميكم فيقولون نحن قوم متعلمين فيقول لحنكم علي أشد من فساد رميكم سمعت رسول الله ﷺ يقول:(رحم الله امرأ أصلح من لسانه)[٢٠].

وروى عنه(أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن)[٢١]. وقال عمر بن عبد العزيز: إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأرده عنها وكأني أقضم حب الرمان الحامض لبغضي استماع اللحن. ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب فأجيبه إليها التذاذا لما أسمع من كلامه. وقال أكاد أضرس إذا سمعت اللحن. ولحن محمد بن سعد بن أبي وقاص في بعض الأوقات لحنة فقال حسّ إني لأجد حرارتها في حلقي"[٢٢].انتهى كلام اطفيش، قلت: وإنما نقلت هذا النص بطوله لأنه يذكر أقوالاً متعددة الأزمنة بينها شيء من البعد، والظاهر منها أن كلمة لحن بمعنى الخطأ كانت معروفة في القديم يدل على هذا ما ذكره ابن الجوزي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب لأبي موسى الأشعري ﷺ: إن كاتبك الذي كتب إلي لحن فاضربه سوطا[٢٣].

ومحال أن يكون الضرب لغير خطأ، غير أن المستشرق الألماني يوهان فك عمل ملحقاً لكتابه (العربية) سماه مادة لحن ومشتقاتها قال فيه".. وهذا اللفظ القديم: اللحن، الذي يطلقه علماء اللغة والنحو اصطلاحاً على الخطأ في اللغة، إنما اكتسب هذا المدلول نتيجة لاتفاق

---

١٩. هذان البيتان هما لقيس كما هو مذكور، غير أن صاحب الأغاني أوردهما على غير هذا النحو وهما كما يلي:

خود يغث الحديث ما صمتت   هو بفيها ذو لذة طرف

تخزنة وهو مشتهى حسن   وهو إذا ما تكلمت أنف

الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، (٢٤/٣)، تحقيق سمير جابر، دار الكتب الحديثة، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٢٠. هذه القصة بهذا الحديث ذكرها الذهبي في **الميزان** في ترجمة عيسى بن إبراهيم ثم قال هذا ليس بصحيح ٣٠٩/٣ ونسبه السيوطي في الجامع الصغير لابن الأنباري في الوقف والموهبي في العلم وابن عدي والخطيب في الجامع وكذا ابن عساكر، وحسن السيوطي إسناده ونقل المناوي في فيض القدير عن ابن الجوزي أنه حديث لا يصح انظر **فيض القدير** ٢٣/٤-٢٤.

٢١. ذكره السيوطي في الجامع الصغير ونسبه لابن الأنباري في الوقف وللموهبي في فضل العلم وقال السيوطي إنه ضعيف وسكت المناوي عن ذلك. انظر: **فيض القدير**: ٥٥٨/١

٢٢. اطفيش، ابو إسحق إبراهيم، **الذيل على الملاحن** (ص٧٠-٧٢)

٢٣. الطنطاويان، علي وأخوه، **أخبار عمر** ص(١٨٢) نقلاً عن ابن الجوزي (ص١١٣) دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٥٠م.

عرفي على تغيير معناه الأصلي وفي وقت متأخر نسبيا"[٢٤].

ثم يقول بعد ذلك: "هذا ولا يزال ينقصنا كل دليل يبين متى نقل لفظ اللحن إلى معنى الخطأ في الكلام، أغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون، وكثير من هؤلاء لم يكونوا يستطيعون إخراج حروف الحلق والإطباق بالدقة المعروفة في العربية من مخارجها، فاستعاضوا عنها بحروف أخف على ألسنتهم وأسهل على طباعهم وكان أثر هذا إلى جانب الثراء العظيم في ألفاظ العربية، أن نشأ من التحريف واختلاط الكلمات مالا مناص عنه في التفاهم العادي"[٢٥] ثم أشار فيما بعد إلى ان التحديد الزمني لهذا هو أواخر القرن الأول للهجرة[٢٦].

وهو على أي حال اجتهاد من باحث قدير، والنتيجة التي توصل إليها تقودنا إلى القول المباشر إن استعمال كلمة لحن بمعنى الخطأ وقع في عصور الاحتجاج اللغوي دون شك[٢٧].

المبحث الثاني: سرد الروايات عن عثمان بن عفان رضي الله عنه

١. أخرج أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن قائلاً: حدثنا حجاج عن هارون بن موسى قال: أخبرني الزبير بن خرّيت عن عكرمة قال: لما كتبت المصاحف، عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال: لا تغيروها، فإن العرب ستغيرها، أو قال: ستعربها بألسنتها. لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف[٢٨].

٢. اخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف قائلاً: حدثنا المؤمل بن هشام حدثنا إسماعيل عن الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لما فرغ من المصحف، أتي به عثمان، فنظر فيه، فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئاً من لحن ستقيمه العرب بألسنتها[٢٩].

٣. أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف قائلاً: حدثنا شعيب بن أيوب حدثنا يحيى حدثنا إسماعيل ... وذكر اللفظ السابق الوارد في (ثانياً)[٣٠].

٢٤. يوهان فك: **العربية دراسات في اللهجات والأساليب**، نشر مكتبة الخانجي بمصر ترجمة وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب، ١٩٨٠(ص٢٤٣).

٢٥. المرجع السابق: ٢٥٤.

٢٦. المرجع السابق: ٢٥٤.

٢٧. لمعرفة ما يتعلق بعصر الاحتجاج انظر عبد القادر البغدادي: **خزانة الأدب** ٩/١ بتحقيق العلامة المرحوم عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٧٩.

٢٨. أبو عبيد، القاسم بن سلام ، **فضائل القرآن**، تحقيق وهبي سليمان غاوجي ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩١، ص(١٥٩-١٦٠).

٢٩. ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان، **المصاحف**، دار الكتب العلمية، بيروت، مطبوعة عن نسخة المستشرق آرثر جفري، ١٩٨٥م، (ص٤٢).

٣٠. المرجع السابق ص(٤١).

٤. أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف قائلاً: حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا عمران بن داور القطان عن قتادة عن نصر بن عاصم الليثي عن عبد الله بن فطيمة عن يحيى بن يعمر قال: قال عثمان ﷺ: في القرآن لحن ستقيمه العرب بألسنتها[٣١].

٥. أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف قائلاً: حدثنا أبو حاتم السجستاني حدثنا عبيد بن عقيل عن هارون عن الزبير بن خريث عن عكرمة الطائي قال: لما أتي عثمان رضي الله عنه بالمصحف رأى فيه شيئاً من اللحن فقال: لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا[٣٢].

٦. أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف قائلاً: حدثنا إسحق بن إبراهيم حدثنا أبو داود حدثنا عمران بن داور القطان عن قتادة عن نصر بن عاصم الليثي عن عبد الله بن فطيمة عن يحيى بن يعمر قال: قال عثمان بن عفان ﷺ: إن في القرآن لحنا وستقيمه العرب بألسنتها[٣٣].

٧. أخرج أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن قائلاً: حدثني عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك قال: حدثني أبو وائل – شيخ من أهل اليمن، عن هاني البربري مولى عثمان قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها: (لم يتسنّ) وفيها: (لا تبديل للخلق) وفيها: (فأمهل الكافرين) قال: فدعا بالدواة فمحى إحدى اللامين وكتب(لخلق الله) ومحا: (فأمهل) وكتب:(فمهل) وكتب: (لم يتسنّه) ألحق فيها الهاء[٣٤].

وقد وقع بعض اختلاف في متن هذه الرواية عند أبي عبيد حيث قال السيوطي: "وأخرج ابن راهويه في مسنده، وأبو عبيد في الفضائل، وعبد بن حميد، وابن الأنباري في المصاحف عن هاني البربري مولى عثمان قال: لما كتب عثمان المصاحف شكوا في ثلاث آيات فكتبوها في كتف شاة وأرسلوني بها إلى أبي بن كعب وزيد بن ثابت، فدخلت عليهما فناولتها أبياً بن كعب فقرأها، فوجد فيها: (لا تبديل للخلق ذلك الدين القيم) فمحا بيده أحد اللامين وكتبها: (لا تبديل لخلق الله) ووجد فيها (انظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنن) فمحا النون وكتبها (لم يتسنّه) وقرأ فيها : (فأمهل الكافرين) فمحا الألف وكتبها: (فمهل). ونظر فيها زيد بن ثابت، ثم انطلقت بها إلى عثمان فأثبتوها في المصاحف كذلك"[٣٥].

وقد ذكر الطبري هذه الرواية في التفسير وعلق عليها قائلاً: "وكتب لم يتسنّه، ألحق فيها

---

٣١. المرجع السابق، ص(٤١).

٣٢. المرجع السابق، ص(٤٢).

٣٣. المرجع السابق.

٣٤. أبو عبيد، **فضائل القرآن**، (ص١٥٩) وينبغي أن تكون الرواية (يتسنن) بنونين كما هو مثبت في رواية الطبري وما ذكره السيوطي وعزاه إلى أبي عبيد وسيأتي الحديث عنها.

٣٥. السيوطي، **الدر المنثور**، (٢/٣٠-٣١)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

الهاء، ولو كان ذلك من يتسنى أو يتسنن لما ألحق فيه أبيّ هاء لا موضع لها فيه، ولا أمر عثمان بإلحاقها فيها. وقد روي عن زيد بن ثابت في ذلك نحو الذي روي فيه عن أبي بن كعب"[٣٦].

وفي هذا الأثر يظهر أن المصحح هو أبي بن كعب والموافق زيد وعثمان، غير أن أبا عبيد روى عن هانئ رواية فحواها غير ذلك فقال: "حدثني عبد الرحمن ابن مهدي عن أبي الجراح عن سليمان بن عمير عن هانئ مولى عثمان قال: كنت الرسول بين عثمان وزيد بن ثابت. فقال زيد سله عن قوله (يتسنّ) أو (يتسنّه) فقال عثمان: اجعلوا فيها الهاء"[٣٧].

قلت: وأورد السيوطي هذه الرواية وعزاها إلى أبي عبيد وابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري. غير أنه فيها (يتسنن) بنونين[٣٨].

٨. ما نقله السيوطي في الإتقان عن ابن أشتة قائلاً: قال ابن أشتة: أنبأنا محمد بن يعقوب أنبأنا أحمد بن مسعدة أنبأنا إسماعيل أخبرني الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر : لما فرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه، فقال أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئاً سنقيمه بألسنتنا[٣٩].

٩. أخرج الداني في كتابه المقنع قائلاً: حدثنا عبد الرحمن بن عثمان قال: حدثنا قاسم بن اصبغ قال: حدثنا عمرو بن مرزوق قال: حدثنا عمران القطان عن قتادة عن نصر بن عاصم عن عبد الله بن أبي فطيمة عن يحيى بن يعمر قال: قال عثمان ﷺ: في القرآن لحن تقيمها العرب بألسنتها[٤٠].

١٠. ما ذكره الداني أيضاً، قال: حدثنا خلف بن إبراهيم المقرئ قال: حدثنا أحمد بن محمد المكي قال: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: حدثنا القاسم بن سلام قال حدثنا حجاج عن هارون قال أخبرني الزبير بن الخريت عن عكرمة قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان ﷺ فوجد فيها حروفا من اللحن، فقال: لا تغيروها، فإن العرب ستغيرها، أو قال: ستعربها بألسنتها. لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لما توجد فيه هذه الحروف[٤١].

وقد مضى هذا الحديث عند القاسم بن سلام في فضائل القرآن، ولكن الداني يرويه بإسناده إليه. ولذلك آثرت أن أذكره. لأن موضوع البحث الاهتمام بهذه الروايات ومن رواها.

١١. ما ذكره الباقلاني، قال: روى أبو بكر بن مجاهد عن أبي أحمد بن موسى قال: حدثنا ابن أبي سعيد قال: حدثنا سليمان بن خلاد قال: حدثنا شبابة قال حدثنا أبو عمرو بن العلاء قال: حدثنا قتادة قال: لما كتب

٣٦. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تفسير القرآن**، (٣/٢٦)، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٧م.
٣٧. أبو عبيد، **فضائل القرآن**، (ص١٥٩).
٣٨. السيوطي، **الدر المنثور**، (٣١/٢).
٣٩. السيوطي، **الإتقان** (١٨٥/١).
٤٠. الداني، **عثمان بن سعيد، المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، بتحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر، ١٩٧٨،(ص١٢١).
٤١. المرجع السابق ص(١٢٠-١٢١).

المصحف عرض على عثمان فقال: إن فيه لحنا لتقيمنّه العرب بألسنتها[٤٢].

١٢. ما ذكره الباقلاني قال: وروى ابن مجاهد عن محمد بن يحيى عن أبي جعفر المكفوف عن شبابة بن سوّار عن أبي عمرو بن العلاء عن قتادة قال: لما كتب المصحف رفع إلى عثمان فنظر فيه، فقال: إن فيه لحنا ولتقيمنّه العرب بألسنتها[٤٣].

١٣. ما ذكره الباقلاني قال: روى ابن مجاهد قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن قال: حدثنا يزيد بن سنان قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عمران القطان عن قتادة عن نصر بن عاصم عن عبد الله بن فطيمة عن يحيى بن يعمر قال: قال لي عثمان: إن في القرآن لحنا تقيمه العرب بألسنتها[٤٤].

١٤. ما ذكره الباقلاني قال: روى ابن مجاهد قال: حدثني أبو عبد الله أحمد بن عبدوس قال: حدثنا محمد بن عبد الله المخزومي قال: حدثنا أبو داود الطيالسي قال: حدثنا عمران القطان عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن ابن فطيمة قال: قال عثمان: في القرآن لحن وإن العرب ستقيمه بألسنتها[٤٥].

١٥. ما ذكره الباقلاني قال: حدثنا أحمد بن زهير حدثنا عمرو بن مرزوق قال: أخبرنا عمران القطان عن قتادة عن نصر بن عاصم عن عبد الله بن أبي فطيمة عن يحيى ابن يعمر قال: لما عرضت المصاحف على عثمان قال: إن في مصحفنا لحنا تقيمه العرب بألسنتها[٤٦].

ما الذي يتحرر من هذه الروايات؟

يظهر من هذه الروايات المختلفة أنها تدور على أثرين اثنين رويا بوجوه متعددة مع اختلاف قليل في المتن وهذا هو محصل الروايات.

الأثر الأول

(لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن قال: لا غيروها فإن العرب ستغيرها أو قال ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد هذه الحروف).

هذا هو الأثر الأول وقد اختلف المتن فيه قليلاً بين رواية وأخرى حيث لم تظهر الجملة الأخيرة في بعض الروايات، وفي روايات أخرى اختصار يدل بعضه على أن عثمان رأى الأمر بنفسه وأنه كان يعتقد بوجود هذا اللحن في المصحف بدليل رواية ابن مجاهد المصدرة بـ (إن في القرآن لحنا).

٤٢. الباقلاني، أبو بكر بن محمد، **الانتصار لصحة نقل القرآن**، مخطوط، ورقة رقم (٣٦٥) وهو في المطبوع (٢/ ٥٣٦) دار الفتح، عمان،ط١، ٢٠٠١م بتحقيق د. محمد عصام القضاة.

٤٣. الباقلاني، **الانتصار** ،ورقة (٣٦٥) وفي المطبوع (٥٣٦/٢).

٤٤. المرجع السابق، ورقة (٣٦٥) وفي المطبوع (٥٣٦/٢).

٤٥. المرجع السابق، ورقة (٣٦٦) وفي المطبوع (٥٣٧/٢).

٤٦. المرجع السابق، ورقة (٣٦٦) وفي المطبوع (٥٣٧/٢).

وجوه رواية هذا الأثر

الوجه الأول

هـــارون بن موسى عن الزبير بن الخريت عـــن عكـــرمة وقـــد رواه عـــن هـــارون بن موسى اثنان:

الأول: حجاج

والثانـــي: عبيد بن عقيل. وهذا الوجه وارد في البحـــث عـــند سرد الروايات تحت بنود: (أولاً، وخامساً، وعاشراً).

الوجه الثاني

إسماعيل، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن عـــبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي. وقد رواه عن إسماعيل جماعة هم: المؤمل بن هشام ويحـــيى بن آدم وأحمد بن مسعدة. وهذا الوجه وارد فـــي البحث عند سرد الروايات تحت بنود (ثانياً، وثالثاً، وثامناً).

الوجه الثالث

أبـــو داود الطيالســـي، عن عمران بن داور القطـــان، عن قتادة عن نصر بن عاصم الليثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحيى بن يعمر.

تفرد بهذا الوجه: عمران بن داور عن قتادة ثم رواه عن عمران جماعة هم:

أبـــو داود الطيالســـي ورواه عـــن أبي داود يونس بن حبيب، وإسحق بن إبراهيم، ويزيد بن سنان، ومحمد بن عبد الله المخزومي.

عمرو بن مرزوق وأخرجه الداني من طريق عبد الرحمن بن عثمان، عن قاسم بن أصبغ عن أحمد بن زهير، عن عمرو بن مروق به.

وأخـــرجه أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن زهير عن عمرو بن مرزوق به.

هـــذا وقد رويت هذه الحادثة من وجه آخر عـــن قـــتادة دون أن يسنده الإسناد السابق. بل رواها من قوله وقد تفرد بهذا الوجه: شبابة، عن أبـــي عمـــرو بن العلاء عن قتادة. ثم رواه عن شبابة: سليمان بن خلاد وأبو جعفر المكفوف.

وهـــذا الوجه بمختلف طرقه وارد في البحث عـــند ســـرد الـــروايات تحـــت بـــنود (الرابع، والســـادس، والتاســـع، والحادي عشر، والثاني عشـــر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر).

الأثر الثاني

عـــن هانـــئ قـــال: كنـــت عند عثمان وهم يعرضـــون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبـــي بن كعب فيها (لم يتسن)، وفيها (لا تبديل للخلـــق) وفـــيها (فـــأمهل الكافرين)، قال: فدعا بالدواة فمحى إحدى اللامين، وكتب (لخلق الله)، ومحـــا(فأمهل) وكتب (فمهل)، وكتب (لم يتسنه) ألحق فيها الهاء.

جاء هذا الأثر من وجهين عن هانئ

الوجه الأول

تفرد به عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بـــن المـــبارك، عن أبي وائل – شيخ من أهل اليمن– عن هانئ البربري مولى عثمان به.

الوجه الثاني

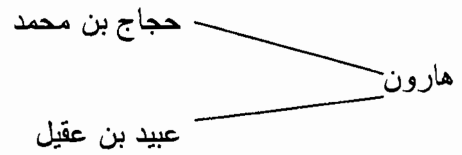
تفـــرد بـــه عبد الرحمن بن مهدي عن أبي الجـــراح عن سليمان بن عمير عن هانئ مولى عثمان.

الوجـــه الأول وارد في سرد الروايات تحت بند (سابعاً) والوجه الثاني كذلك فيما أضيف إليه من رواية أبي عبيد.

المبحث الثالث: دراسة أسانيد هذه الآثار

أولاً: الأثر الأول

الوجه الأول: هارون بن موسى عن الزبير بن الخريت عن عكرمة



عكرمة

هـــو عكـــرمة البربري، أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس. روى عن جابر والحسن بن علي وابن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وعلي بن أبي طالب ومعاوية وأبي قتادة وأبـــي هريـــرة وغـــيرهم وروى عنه إبراهيم النخعـــي وحمـــيد الطويل والزبير بن الخريت وخلق كثير ذكرهم المزي في ترجمته ووقع في المصـــاحف لابـــن أبي داود عكرمة الطائي[٤٧] وهـــو خطـــأ بـــلا شك لأنه ليس في تلاميذ ابن عـــباس ولا موالـــيه من يسمى هذا الاسم إذ لم يذكر ذلك في ترجمته في تهذيب الكمال[٤٨] ولا فـــي غيره فيما اطلعت عليه. وعكرمة هذا من الـــثقات الذين كثر فيهم الكلام قبولاً ورفضاً فقد ذكره المزي وطوّل الكلام فيه وذكر أسماء من طعن فيه وأسماء من وثقه والمطلع على ترجمته هـــناك يرى أن أكثر من ذكروا فيها لا يذكرونه بالقـــبول![٤٩] ولم يذكر المزي له أية رواية عن عثمان ولا أشار إلى أنه روى عنه.

وقال الرازي في الجرح والتعديل: سألت أبي عـــنه فقال: هو ثقة، يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات. والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد ومالك فبسبب رأيه، وقال أيضاً: سمع ابن عباس وابن عمـــرو وأبـــا ســـعيد الخـــدري وأبـــا هريرة وعائشة[٥٠].

وقـــال الذهبي في الميزان كلاماً كثيراً منه: (تكلم فيه لرأيه لا لحفظه، ووثقه جماعة واعتمده البخاري ....وقال فيه الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكـــتاب الله منه، وعن قتادة: عكرمة أعلم الناس بالتفســـير،... وقيل كان يرى رأى الإباضية، أو رأي نجدة الحروري،... تجنبه مسلم، وروى له قلـــيلاً مقروناً بغيره، وأعرض عنه مالك إلا في حديـــث أو حديثيـــن، وقد كذبه يحيى بن سعيد الأنصاري وابن المسيب وابن سيرين،... وعن ابـــن أبي ذئب ليس بثقة، وعن محمد بن سعد: كـــان عكـــرمة كثير العلم والحديث، بحرا من البحور، وليس يحتج بحديثه، ويتكلم الناس فيه) اهـــ . كلام الذهبي[٥١].

---

٤٧. ابن أبي داود، **المصاحف**، ص(٤١).

٤٨. المـــزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، **تهذيـــب الكمال فـــي أسماء الرجال**، بتحقيق د. بشار عواد، (١٧٧/٤ وما بعدها) مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٤٩. المزي، **تهذيب الكمال**، (٢٠٩/٥-٢١٦)

٥٠. الـــرازي أبو حاتم،**الجرح والتعديل**،(٧/٧-٩) دار الكتب العلمية، بيروت مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانـــية. وســـيأتي عـــن ابـــن أبي حاتم أنه عن عائشة مرسل.

٥١. الذهبـــي، محمـــد بـــن عبد الله، **ميزان الاعتدال في نقد الـــرجال**، تحقـــيق علي محمد البجاوي، (٩٣/٣-٩٦) دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٣م.

وفي التهذيب: عن أبي زرعة أن عكرمة عن أبـي بكر وعلي مرسل[٥٢] وفي التهذيب أيضاً: عن العجلي أنه ثقة[٥٣] ولم يذكر له رواية عثمان.

وفي المراسيل: أن عكرمة لم يسمع من سعد بن أبي وقاص وعائشة، وأنه عن أبي بكر وعلي مرسل[٥٤].

وجزم الداني في المقنع بأن عكرمة لم يسمع من عثمان ولا رآه[٥٥]، وقد دافع الحافظ ابن حجر عن عكرمة في مقدمة الفتح دفاعاً شديداً قال فيه: احتج به البخاري وأصحاب السنن وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير. وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه. وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وأبو عبد الله بن مندة وأبو حاتم بن حبان وأبو عمرو بن عبد البر وغيرهم[٥٦].

وقد ذكر ابن حجر عن الطبري في هذا المجال ما نصه: ولو كان كل من ادّعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه[٥٧].

وذكر الحافظ في التقريب عكرمة باسم عكرمة بن عبد الله[٥٨] وقال فيه: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة[٥٩].

والخلاصة

أن عكرمة ثقة ولكن لم ير عثمان ولا سمع منه كما جزم الداني ولم يذكر المزي ولا ابن أبي حاتم له سماعاً من عثمان أو رواية عنه ويمكن أن يستدل لذلك بما يأتي:

أولاً:

أن أصل عكرمة من البربر من أهل المغرب وقد كان عبداً لحصين بن أبي الحر العنبري، فوهبه لعبد الله بن عباس حين جاء والياً على البصرة لعلي بن أبي طالب كما في ترجمته في تهذيب الكمال. وإذا كان كذلك علمنا أنه لم يأت إلى البلاد إلا بعد وفاة عثمان مع العلم بأن وفاة عثمان ﷺ في (٣٥) للهجرة وعكرمة في (١٠٧) للهجرة.

ثانياً:

إنه وإن صح له سماع عن جماعة من الصحابة، مثل: عبد الله بن عباس، فقد كان مولاه، وعائشة كما أثبتها له أبو حاتم في الجرح

٥٢. العسقلاني، علي بن حجر، **تهذيب التهذيب**،(٧/٢٤٢) دار الفكر، بيروت، ط١،، ١٩٨٤م.
٥٣. المرجع السابق، (٧/٢٣٩).
٥٤. ابن أبي حاتم، **المراسيل**، تعليق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، ١٩٨٣م، ص(١٣١).
٥٥. الداني، **المقنع**، ص(١١٩).
٥٦. العسقلاني، علي بن أحمد، **هدي الساري**، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، (٤٤٦-٤٥١).
٥٧. المرجع السابق.
٥٨. هو تصحيف وصوابه أبو عبد الله.
٥٩. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، (٢/٣٠) دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.

والتعديل لكنه نفى ذلك في المراسيل، لكنه ثبت أنــه كــان يرســل عن آخرين، مثل: أبي بكر الصــديق وعلــي بــن أبي طالب، فقد ذكر أبو زرعــة أن أخذه عنهما مرسل، وكذلك سعد ابن أبــي وقاص، فقد ذكر أبو حاتم أنه عنه مرسل، وغــيرهم، وهــذا يعنــي أن عكرمة معروف بالإرسال، مما يعني أن لا يحكم له بسماعه من عــثمان بمجرد روايته عنه، بل لا بد من ثبوت ســماعه منه. الأمر الذي ينفيه التاريخ كما ثبت أولاً.

ثالثاً:

لم يأت في رواية من روايات هذا الحديث أن عكــرمة حضر هذه الحادثة، فإذا انضم هذا لما سبق تيقنا أن السند منقطع. والله أعلم.

الزبير بن الخريت

هــو الزبــير بــن الخريت البصري، أخو الجريش بن الخريت روى عن الحسن بن هادية العمانــي والســائب ابن يزيد، وعكرمة الطائي وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم، وروى عنه جريــر بــن حازم وحماد بن زيد وهارون بن موسى الأعور وغيرهم.

وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حــاتم والنســائي، وروى له الجماعــة ســـوى النســائي(٦٠).

وقــال في التهذيب: تابعي ثقة، وثقه العجلي وابن حبان(٦١).

٦٠. المــزي، **تهذيب الكمال**،(١٣/٣) وأنظر، الرازي، **الجرح والــتعديل** (٩٤/٩-٩٥) دار الكتــب العلمية، بيروت، ط١ مصور عن الطبعة العثمانية.

٦١. ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (٢٧١/٣).

هارون بن موسى الأعور

هــو أبو عبد الله النحوي البصري، الأعور، صــاحب القراءة روى عن: ثابت البناني وحميد الطويــل والخليل بن أحمد والزبير بن الخريت وطــاووس بن كيسان وعمرو بن عبيد ومحمد ابــن إســحق بــن يسار وأبي عمرو بن العلاء وغــيرهم. روى عنه: حماد بن زيد وشبابة بن سوار وشعبة بن الحجاج وعبيد بن عقيل الهلالي وغيرهم، روى له الجماعة سوى ابن ماجة(٦٢). وثقــه ابــن معين وأبو زرعة وأبو داود، وابن حبان وغيرهم(٦٣).

وقــال في التقريب: ثقة مقرئ، إلا أنه رمي بالقدر(٦٤).

حجاج بن محمد المصيصي

أبــو محمد الأعور. روى عن حمزة الزيات وشــعبة بــن الحجــاج وابــن جريج وعطاء الخراســاني وغيرهم ولم يذكر له المزي رواية عــن هارون بن موسى وروى عنه أبو خيثمه زهــير بن حرب، وصدقة بن الفضل وأبو عبيد القاسم بن سلام ويحيى بن معين وخلق كثير(٦٥). مــن الــثقات، وثقــه علي بن المديني والنسائي ومســلم والعجلي، وابن قانع، ومسلمة بن قاسم وابن حبان. وغيرهم(٦٦).

٦٢. المزي، **تهذيب الكمال**، (٣٨٢/٧).

٦٣. المــزي، **تهذيــب الكمــال** (٣٨٢/٧)، والرازي، **الجرح والتعديل** (٩٤/٩-٩٥) وابن حجر، **التهذيب**، (١٤/١١).

٦٤. ابــن حجــر، **التقريب**، (٣١٣/٢) والرمي بالقدر لا يؤثر شيئاً إلا إذا كان الحديث له علاقة بالموضوع، والموضوع هنا ليس كذلك وعليه فالرجل ثقة.

٦٥. المزي، **تهذيب الكمال**، (٦٤/٢).

٦٦. ابن حجر، **التهذيب**، (١٨٠/٢-١٨١).

عبيد بن عقيل

أبو عمرو البصري المقرئ الضرير. روى عن جرير بن حازم وحماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج، وهارون بن موسى الأعور وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم.

وروى عنه: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وأبو حاتم السجستاني النحوي والهيثم بن خالد وغيرهم[٦٧].

قال أبو حاتم صدوق، ونقل الأجري عن أبي داود: هو في الحديث لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له أبو داود والنسائي[٦٨].وذكره الرازي في الجرح والتعديل وذكر عن أبيه فيه أنه صدوق[٦٩]. وقال الحافظ في التقريب: صدوق[٧٠].

هؤلاء هم رواة هذا الوجه الأول من هذا الحديث، وهم كما هو ظاهر من الثقات غير أن هذا الوجه منقطع بسبب إرسال عكرمة عن عثمان والحديث بهذا الوجه ضعيف لأنه منقطع والله أعلم.

الوجه الثاني: إسماعيل عن الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي.

إسماعيل ← المؤمل بن هشام
إسماعيل ← يحيى بن آدم
إسماعيل ← أحمد بن مسعدة

٦٧. المزي، **تهذيب الكمال**، (٥/٧٧).
٦٨. المرجع السابق، (٥/٧٧).
٦٩. الرازي، **الجرح والتعديل**، (٥/٤١١).
٧٠. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (١/٥٤٤).

عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي

أبو عبد الرحمن البصري روى عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، وعثمان ابن عفان وصفية بنت شيبة. وروى عنه الحارث بن عبد الرحمن والحسن بن القاسم وخالد الحذاء ومخلد بن الضحاك.

ذكره خليفة بن خياط في الطبقة الرابعة من تابعي أهل البصرة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٧١]. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه شيئا[٧٢]. وقال الحافظ في التقريب: مقبول[٧٣]. وتوثيق ابن حبان وحده لا يكفي إذا لم يوافقه غيره عليه من المعتبرين.

وفي هذا الوجه لم يذكر عبد الأعلى أنه سمع من عثمان، هذا أولاً وأما ثانياً: فلو أنه أدرك عثمان فعلاً وسمع منه لا ينزل ذاك النزول الشديد في الرواية عن عبد الله بن الحارث بن نوفل وصفية بنت شيبة ممن لم يثبت له سماع من النبي ﷺ، فكيف يعلو إلى كبار الصحابة ثم ينزل إلى غير الصحابة، وأما ثالثاً: فابن حبان إنما ذكره في أتباع التابعين الذين لم يتم لهم سماع من الصحابة. وأما رابعاً: فإن خليفة بن خياط في طبقاته ص (٢١٢). ذكره في الطبقة الرابعة بعد الصحابة، وهي طبقة لم تدرك كبار الصحابة ولا من بعدهم بطبقة، وإنما هي طبقة تروي عن التابعين أكثر ما يكون، وقد يروون

٧١. المزي، **تهذيب الكمال**، (٤/٣٣٥).
٧٢. الرازي، **الجرح والتعديل**، (٦/٢٧).
٧٣. ابن حجر، **التقريب**، (١/٤٦٤).

عن صغار الصحابة كأنس. وبناءً على هذا فأنّى يدرك مثل هذا عثمان ﷺ[٧٤].

الحارث بن عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد المدني الدوسي

روى عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين وسعيد المقبري وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم.

روى عنه إسماعيل بن أمية وأنس بن عياض وعبد العزيز الدراوردي وابن جريج وغيرهم.

عن يحيى بن معين: مشهور وقال أبو حاتم: يروي عن الدراوردي أحاديث منكرة، ليس بالقوي وقال أبو زرعة: ليس به بأس. روى له البخاري في (أفعال العباد) وأبو داود في المراسيل[٧٥].

وقال الذهبي في الميزان: إنه ثقة، ونقل عن ابن حزم أنه ضعيف[٧٦] وقال في التقريب: صدوق يهم[٧٧]. والذي يتحرر من قول الحافظ أنه صدوق يهم أن هذا الراوي ضعيف يكتب حديثه للاعتبار. هذا هو الحارث الذي ذكرت له ترجمة.

إسماعيل

هو ابن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن عليّة. روى عن خلق كثير منهم خالد الحذاء وابن عروبة وابن أبي نجيح وابن جريج ومعمر بن راشد وغيرهم. روى عنه إبراهيم بن طهمان وبقية بن الوليد وشعبة بن الحجاج وختنه المؤمل بن هشام وغيرهم. وهو من الثقات المعروفين[٧٨].

المؤمل بن هشام

اليشكري أبو هشام البصري، ختن إسماعيل ابن علية روى عن إسماعيل بن علية وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، وابي عباد الضبعي. وروى عنه البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد بن يعقوب المقرئ وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة وغيرهم.

قال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وفي تحرير التقريب: ثقة[٧٩].

يحيى بن آدم

هو ابن سليمان القرشي الأموي. روى عن خلق كثير منهم جرير بن حازم وحماد بن سلمة، وحمزة الزيات، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وأبو معاوية الضرير وغيرهم. وروى عنه أحمد بن حنبل وابن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وأبو كريب ويحيى بن معين. وثقه ابن معين والنسائي، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة وابن سعد والعجلي وابن حبان وفي تحرير التقريب: ثقة حافظ فاضل[٨٠].

---

٧٤. أفدت هذا من السيد حسان عبد المنان.

٧٥. المزي، **تهذيب الكمال**، (٢٠/٢)، والرازي، **الجرح والتعديل**، (٨٠/٣).

٧٦. الذهبي، **الميزان**، (٤٣٧/١).

٧٧. ابن حجر، **التقريب**، (١٤٢/١).

٧٨. المزي، **تهذيب الكمال**، (٢١٦/١-٢١٨).

٧٩. المزي، **تهذيب الكمال**، (٢٨٦/٧) وابن حجر، **التهذيب**، (٣٤٢/١٠) وبشار عواد، تقريب التهذيب (٤٤٣/٣)

٨٠. المزي، **تهذيب الكمال**،(٦/٨) والرازي، **الجرح والتعديل**، (١٢٨/٩-١٢٩) وابن حجر، **التهذيب**، (١٥٤/١١-١٥٥) بشار عواد، **تقريب التهذيب** (٧٦/٤).

أحمد بن مسعدة

لـم أجـد له أي ترجمة بعد طول بحث وقد ورد ذكـره فـي أحد أسانيد الخطيب في تاريخ بغداد دون أن يترجم له[٨١].

والذي يتحصل مما سبق أن هذا الوجه أيضاً ضعيف؛ لأنه منقطع فإن عبد الأعلى القرشي لم يسمع من عثمان رضي الله عنه يضاف إلى هذا أن أحمـد بن مسعدة أحد الرواة في هذا الوجه غـير معـروف. فإذا أضيف إلى هذا وذاك ما قيل في الحارث بن عبد الرحمن بان هذا الوجه لا حجة فيه لأنه غير صالح والله أعلم.

الوجه الثالث:

أبـو داود الطيالسـي، عن عمران بن داور القطـان عـن قتادة عن نصر بن عاصم الليثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحيى بن يعمر.

تفـرد بهذا الوجه عمران بن داور عن قتادة ثم رواه عن عمران جماعة:

أبـو داود، ورواه عـن أبي داود: يونس بن حبيـب، وإسـحق بن إبراهيم ويزيد بن سنان، ومحمد عبد الله المخزومي، وعمرو بن مرزوق.

هـذا وقد رويت هذه الحادثة من وجه آخر عـن قـتادة دون أن يسـنده الإسناد السابق بل رواها من قوله.

وقد تفرد بهذا الوجه: شبابة، عن أبي عمرو بن العلاء، عن قتادة ثم رواه عن شبابة: سليمان بن خلاد، وأبو جعفر المكفوف.

٨١. الخطيب، **تاريخ بغداد**، (٤٤٩/١٣).

دراسة الرواة

١. يحيى بن يعمر: البصري، أبو سليمان، روى عن جابر بن عبد الله وابن عباس وابن عمر وعـثمان بـن عفـان وعلي بن أبي طالب وعمـار بن ياسر وأبي سعيد الخدري وأبي هريـرة وعائشة. وروى عنه: الأزرق بن قيس وعطاء الخراساني وعبد الله بن قطبه أحـد كتاب المصاحف، وعكرمة مولى ابن عباس، وقتادة وغيرهم.

وثقـه النسائي وأبو زرعة وأبو حاتم وذكره ابـن حـبان في الثقات وروى له الجماعة[٨٢]. وذكـر الحافظ في التهذيب عن الحاكم أن أكثر روايـته عـن التابعين[٨٣]. ولم يذكر له الرازي رواية عن عثمان[٨٤] وقد أنكر الداني روايته عن عـثمان وقال: إنه لم يسمع من عثمان شيئاً ولا رآه[٨٥] وذكـره فـي التقريب وقال: ثقة فصيح وكان يرسل[٨٦].

٢. عبد الله بن فطيمة: ذكره الرازي في الجرح والـتعديل بابـن أبي فطيمة ولم يذكر فيه شـيئاً[٨٧] غـير أنه جاء في الحواشي التي صـنعها المحقق قوله:[في أتباع التابعين، مـن الثقات في نسخة (عبد الله بن فطيمة)، وفـي أخرى (عبد الله بن أبي فطيمة) وفي ترجمة يحيى بن يعمر من تهذيب المزي في

٨٢. المزي، **تهذيب الكمال**، (١٠٧/٨).
٨٣. ابن حجر، **التهذيب**، (٢٦٧/١١).
٨٤. الرازي، **الجرح والتعديل**، (١٩٦/٩).
٨٥. الداني، **المقنع**، (١١٩).
٨٦. ابن حجر، **التقريب**، (٥٩٨).
٨٧. الرازي، **الجرح والتعديل**، (١٣٧/٥).

الـــرواة عنه: عبد الله بن قطبة: أحد كتاب المصـــاحف. وفي ترجمة نصر بن عاصم فـــي شيوخه: عبد الله بن فطيمة أحد كتاب المصـــاحف[٨٨]] قلت: لم يذكره في الميزان ولا فـــي التهذيـــب إلا أنه في ترجمة نصر قـــال: عـــبد الله بـــن فطـــيمة كاتـــب المصـــاحف[٨٩]. وذكـــره الباقلانـــي فـــي الانتصـــار وقـــال: ابن فطيمة هذا مجهول خـــامل، لا يقبل خبره[٩٠]. وقال في التاريخ الكبـــير: عـــبد الله بن فطيمة عن يحيى بن يعمـــر روى قـــتادة عـــن نصر بن عاصم منقطع[٩١].

٣. نصـــر بن عاصم الليثي: روى عن خالد بن خـــالد، وعـــبد الله بـــن فطيمة، أحد كتاب المصـــاحف، وعمر بن الخطاب ويحيى بن يعمر وغيرهم. وروى عنه: جابر بن زيد، وقـــتادة ومـــالك بن دينار وأبو سعد البقال وغيرهم، وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الـــثقات، روى له الـــبخاري في كتاب رفع اليديـــن فـــي الصـــلاة، والـــباقون ســـوى الـــترمذي[٩٢] وذكـــره في الجرح والتعديل وسكت عنه[٩٣] وفي التقريب: ثقة[٩٤].

٤. قـــتادة بن دعامة السدوسي: روى عن خلق كثـــير مـــنهم أنـــس بن مالك، وأبي موسى الأشـــعري وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولـــى ابـــن عـــباس، ونصـــر بن عاصم وغـــيرهم. وروى عـــنه: جرير بن حازم وحجاج بن أرطأة، وحميد الطويل وعمران بـــن داور القطان وغيرهم. وهو من الثقات الكبار رحمه الله تعالى[٩٥].

٥. عمـــران بـــن داور[٩٦] أبـــو العوام القطان البصـــري روى عـــن أبان بن أبي عياش، والحســـن البصـــري وحميد الطويل وقتادة وابـــن ســـيرين وغيرهم. وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود الطيالسي وأبو علي الحنفي وغيرهم.

عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: أرجو أن يكون صالح الحديث، وعن يحيى بن معين: ليس بـــالقوي وقال مرة أخرى: ليس بشيء. وضعفه أبو داود والنسائي وقال أبو أحمد بن عدي: هو ممـــن يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات واستشهد به البخاري في الصحيح وروى له في

٨٨. المـــرجع السابق، (١٣٧/٥-١٣٨) ولا أدري من أين جاء المحقق بقوله ثقة مع أنه لم يوثقه أحد بل لم يترجم له أحد فيما أعلم.
٨٩. ابن حجر، **التهذيب**، (٣٨١/١٠).
٩٠. الصـــابوني، أبـــو عـــبد الله، **نكت الانتصار لنقل القرآن**، بتحقـــيق: د. محمـــد زغلـــول سلام، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٧١م، (١٢٧).
٩١. الـــبخاري، محمـــد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، بتحقيق هاشم الندوي، (١٧٠/٥) دار الفكر، بيروت.
٩٢. المزي، **تهذيب الكمال**، (٣٢٣/٧).
٩٣. الرازي، **الجرح والتعديل**،(٤٦٤/٨).
٩٤. ابن حجر، **التقريب**،(٢٩٩/٢).
٩٥. انظر: المزي، **تهذيب الكمال** (٩٩/٦-١٠٤)، ابن حبان، **الثقات**، (٣٢٢/٥) ابن حجر، **التهذيب** (٣١٥/٨-٣١٩).
٩٦. هـــو بالـــراء في آخره ووقع في **الجرح والتعديل** بدالين بينهما واو (٢٩٧/٦).

الأدب وروى له الباقون سوى مسلم[٩٧]. وقال في التهذيب (ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: صدوق، وعن البخاري: صدوق يهم. وعن الدارقطني: كثير المخالفة والوهم. ووثقه العجلي. وقال الحاكم: صدوق)[٩٨] وفي التقريب: صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج، من السابعة[٩٩].

٦. محمد بن عبد الله المخزومي: هو محمد بن عبد الله بن السائب المخزومي، قال المزي في تهذيب الكمال وابن حجر في التهذيب والتقريب مجهول[١٠٠].

٧. يـزيد بن سنان مولى عثمان رضي الله عنه روى عن كثير منهم إبراهيم بن عمر الوزير وأزهر السمان وحرمي بن حفص، وعبد الرحمن بن مهدي ومعاذ الدستوائي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم. روى عنه النسائي وزكريا السجزي وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وعلان الصيقل ومحمد بن حميد الجرجاني وأبو عوانة وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وهو صدوق ثقة. ووثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات[١٠١].

٨. إسحق بن إبراهيم الحنظلي، ابن راهويه الإمام العلم المشهور[١٠٢] .

٩. يونس بن حبيب بن عبد القاهر الأصبهاني: ذكره الرازي في الجرح والتعديل ووثقه[١٠٣] وذكره في السير وذكر كلام الرازي وزاد: وقال بعضهم كان يونس محتشماً عظيم القدر موصوفاً بالدين والصيانة والصلاح روى القراءة عن قتيبة بن مهران[١٠٤].

١٠. عمرو بن مرزوق الباهلي: أبو عثمان البصري روى عن حرب بن شداد، وحماد بن سلمة وشعبة بن الحجاج وعمران أبي العوام القطان ومالك بن أنس وغيرهم. وروى عنه البخاري مقروناً بغيره، وأبو داود وعباس النحوي وأبو قلابة وأبو زرعة الرازي وبندار ومحمد بن عبد ابن أبي الأسد المقرئ وغيرهم.

وثقه أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم وغيرهم[١٠٥] وذكره في التهذيب وذكر من وثقه وقال (عن ابن عمار الموصلي: ليس بشيء، وقال العجلي عنه: بصري ضعيف يحدث عن شعبة ليس بشيء وعن الدارقطني أنه صدوق كثير الوهم، وقال الحاكم: سيء الحفظ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ)[١٠٦] وفي

---

٩٧. المزي، **تهذيب الكمال**، (٤٨٤/٥) والذهبي، الميزان، (٢٣٦/٣).

٩٨. ابن حجر، **التهذيب**، (١١٦/٨-١١٧).

٩٩. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (٤٢٩/١) ترجمة قم (٥١٥٤).

١٠٠. المزي، **تهذيب الكمال**، (٣٧٢/٦) ابن حجر، **التهذيب**، (٢٢٩/٩) **والتقريب**، (٤٨٨/١) ترجمة رقم (٦٠٢٢).

١٠١. المزي، **تهذيب الكمال**، (١٢٩/٨-١٣٠). الذهبي، **الميزان**، (٤٢٨/٤). ابن حجر، **التهذيب**، (٢٩٢/١١).

١٠٢. المزي، **تهذيب الكمال**، (١٧٥/١-١٧٨). ابن حجر، **التهذيب**، (١٩٠/١).

١٠٣. الرازي **الجرح والتعديل** (٢٣٧/٩).

١٠٤. الذهبي، **السير**، (٥٩٦/١٢) طبع مؤسسة الرسالة.

١٠٥. المزي، **تهذيب الكمال** ،(٤٦٠/٥).

١٠٦. ابن حجر، **التهذيب**، (٨٧/٨-٨٩).

هدي الساري أن البخاري لم يخرج له احتجاجا، وإنما أخرج له حديثين مقرونا وفيه أيضاً أن يحيى بن معين قال: ثقة مأمون، ووثقه ابن سعد[١٠٧] وفي التقريب: ثقة فاضل له أوهام، من صغار التاسعة[١٠٨].

وإلى هنا يكون هذا الأثر بهذا الوجه مردوداً من وجهين:

الأول: الانقطاع بين يحيى بن يعمر وعثمان.

الثاني: جهالة عبد الله بن فطيمة.

وبناءً عليه يكون هذا الوجه ضعيفاً لا تقوم به حجة.

وأما ما روي من قول قتادة نفسه فهو من طريق شبابة عن أبي عمرو عن قتادة وعن شبابة رواه سليمان ابن خلاد وأبو جعفر المكفوف. وها هي تراجمهم:

أولاً: أبو جعفر المكفوف

هو محمد بن سعدان، أبو جعفر النحوي، الضرير، كان أحد القراء وله كتاب مصنف في النحو، وله كتاب كبير في القراءات روى فيه عن عبد الله بن إدريس وأبي ثميلة يحيى بن واضح وإسحق بن محمد المسيبي وأبي معاوية الضرير والمسيب بن شريك وعبد العزيز بن أبان. وروى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي، ومحمد بن أحمد ابن البراء وعبد الله بن أحمد ابن حنبل ومحمد بن يحيى وعبيد بن محمد المرزبان وغيرهم. وكان ثقةً، وفي كتاب تسمية قراء أهل مدينة السلام قال: وكان محمد بن سعدان النحوي، الضرير يقرأ بقراءة حمزة ثم اختار لنفسه ففسد عليه الأصل والفرع إلا أنه كان نحوياً، توفي سنة ٣٢١هـ[١٠٩]. وذكر الذهبي في معرفة القراء الكبار ونقل فيه كلام الخطيب السابق غير أنه ذكر فيمن روى عنه محمد بن يحيى المروزي [١١٠].

قلت ومحمد بن يحيى الوارد ذكره فيمن روى عن أبي جعفر هو محمد بن يحيى بن زكريا المقرئ أبو عبد الله، الكسائي الصغير سمع خلف بن هشام البزار وعلى بن المغيرة الأثرم وأبا مسحل صاحب المسائي، وأبا الحارث الليث بن خالد وروى عنه أبو بكر بن مجاهد وأبو علي أحمد بن الحسن المعروف بدبيس وغيرهما[١١١] هكذا ذكره البغدادي ولم يذكر فيه شيئاً، وذكره الذهبي في القراء الكبار وقال عنه مقرئ مجود[١١٢].

ويظهر هذا جلياً مما أورده الهروي في مشتبه الأسامي وأن المعروف بمحمد بن يحيى المروزي اثنان[١١٣] وليس منهما هذا الراوي عن أبي جعفر المكفوف والله أعلم.

---

١٠٧. ابن حجر، **هدى الساري**(ص٤٥٤).

١٠٨. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (٤٢٦/١) ترجمة رقم (٥١١٠)

١٠٩. الخطيب، **تاريخ بغداد**، (٣٢٤/٥).

١١٠. الذهبي، **معرفة القراء الكبار** (٢١٧/١).

١١١. الخطيب، **تاريخ بغداد** (٤٢٦/٣).

١١٢. الذهبي، **معرفة القراء الكبار** (٢٥٦/١).

١١٣. الهروي، عبيد الله بن عبد الله، **مشتبه أسامي المحدثين** (٢٣٠/١) مكتبة الرشيد، الرياض، ط١ تحقيق نظر محمد الفريابي.

ثانياً: سليمان بن خلاد

هـــو أبـــو خالد المؤدب، ترجمه في الجرح والـــتعديل وقال عنه: صدوق[١١٤] وترجمه في تاريخ بغداد[١١٥].

ثالثا: شبابة

هـــو سوار الفزاري، روى عن إسرائيل بن يونـــس وحريـــز بن عثمان وشعبة بن الحجاج وشيبان النحوي وعبد العزيز الماجشون والليث بن سعد ويونس السبيعي وغيرهم.

وروى عـــنه خلـــق كثـــير مـــنهم: إبراهيم الجوزجانـــي، وأحمد بن حنبل وإسحق راهويه وأبـــو خيثمة وابن أبي شيبة وعلي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم.

عن أحمد بن حنبل أنه ترك شبابة ولم يكتب عـــنه للإرجـــاء، وقال الساجي: صدوق يدعو للإرجاء، وقال أبو حاتم صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به[١١٦].

وقال الذهبي (صدوق مكثر صاحب حديث، فيه بدعة وعن ابن المديني: صدوق)[١١٧].

وقـــال ابن قايماز (احتج الشيخان ووثقه غير واحد لكن قال أحمد: داعية إلى الإرجاء)[١١٨].

١١٤. الرازي، **الجرح والتعديل** (١١٠/٤).

١١٥. الخطيب، **تاريخ بغداد** (٥٣/٩) طبع دار الكتاب العربي – بيروت.

١١٦. المزي، **تهذيب الكمال** (٣٥٨/٣-٣٥٩).

١١٧. الذهبي، **ميزان الاعتدال**، (٢٦٠/٢).

١١٨. ابـــن قايماز، محمد بن أحمد بن عثمان، **الرواة المتكلم فـــيهم بمـــا لا يوجـــب الـــرد**، (ص١٠٧) دار البشـــائر الإسلامية، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

وفي التقريب: ثقة حافظ[١١٩].

رابعاً: قتادة

هو ابن دعامة السدوسي روى عن أنس بن مالك وأبو الشعثاء والحسن البصري وسعيد بن المســـيب وغيرهم وروى عنه إسماعيل المكي وحريـــز بـــن حازم وحجاج بن أرطأة وحميد الطويـــل وعمران بن داور وغيرهم من الثقات الكـــبار[١٢٠] ذكره في الجرح والتعديل وقال لم يلـــق مـــن الصـــحابة إلا أنســـاً وعـــبد الله بن ســـرجس[١٢١] وذكـــره في جامع التحصيل بمن شـــهر بالتدلـــيس والإرسال ونقل عن أحمد بن حنـــبل الجزم بأنه لم يسمع من صحابي إلا من أنس[١٢٢].

وبعد فإن هذا الأثر ضعيف لأنه منقطع فلا تقوم به حجة.

الأثر الثاني

عـــن هانـــئ قـــال: كنـــت عند عثمان وهم يعرضـــون المصـــاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبـــي بـــن كعب فيها (لم يتسن) وفيها (لا تبديل للخلق) وفيها (فأمهل الكافرين) قال فدعا بالرواة فمحـــى إحدى اللامين وكتب (لخلق الله) ومحا (فـــأمهل) وكتب (فمهل) وكتب (لم يتسنه) ألحق فيها الهاء.

١١٩. ابن حجر، **تقريب التهذيب** (٢٦٣/١).

١٢٠. المـــزي، **تهذيـــب الكمـــال** (٩٩/٦-١٠٤) ابن حجر، **التهذيب**، (٣١٥/٨-٣١٩).

١٢١. الرازي، **الجرح والتعديل**، (١٣٣/٧).

١٢٢. العلائـــي، أبـــو ســـعيد، **جـــامع التحصـــيل في أحكام المراســـيل**، (ص١٠٨، ٢٥٤) عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

جاء هذا الأثر من وجهين عن هانئ

الوجه الأول: تفرد به عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك عن أبي وائل – شيخ من أهل اليمن عن هانئ البربري مولى عثمان به.

الوجه الثاني: تفرد به عبد الرحمن بن مهدي، عن أبي الجراح عن سليمان بن عمير عن هانئ مولى عثمان.

دراسة الرواة في الوجه الأول

١. هانئ مولى عثمان أبو سعيد البربري الدمشقي روى عن جرير بن الحارث مولى عمر ومولاه عثمان وروى عنه سليمان بن يثربي وأبو وائل بن بحير بن ريسان القاص.

قال النسائي ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[١٢٣] وذكره الرازي في الجرح والتعديل وسكت عنه وذكره في التقريب وقال: صدوق[١٢٤]

٢ أبو وائل هو عبد الله بن بحير بن ريسان المرادي القاص اليماني.

روى عن عبد الرحمن بن يزيد القاص وعروة بن محمد السعدي وهانئ مولى عثمان وروى عنه: إبراهيم بن خالد ورباح ابن زيد وعبد الرزاق بن همام وغيرهم.

عن يحيى بن معين : ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[١٢٥] وفي الميزان وثقه ابن معين، وقال ابن حبان يروي العجائب التي كأنها معمولة لا يحتج به[١٢٦].

وقال في المجروحين ما نصه: أبو وائل القاص اسمه عبد الله بن بحير الصنعاني وليس هو عبد الله بن بحير بن ريسان، ذلك ثقة وهذا يروي عن عروة بن محمد بن عطية وعبد الرحمن يزيد الصنعاني العجائب التي كأنها معمولة لا يجوز الاحتجاج به[١٢٧]، وقال في التقريب: صدوق، من الثالثة[١٢٨].

٣. عبد الله بن المبارك هو أحد الأئمة الكبار الثقات[١٢٩]

٤. عبد الرحمن بن مهدي إمام حافظ ثقة[١٣٠]

قلت وهذا الوجه بما مضى في ترجمة رواته يدل على أنه في مرتبة الحديث الحسن ولكن في متنه نكارة شديدة تجعل الحديث غير صالح لأن يحتج به، ذلك أن الموضوع الذي يتحدث عنه في غاية الخطر إذ هو يحكي عن وقوع الخطأ والتحريف في كتاب الله تعالى والأمة كلها متفقة على سلامة هذا الكتاب من عوارض الخلل، فالواجب الحذر من مثل هذه

---

١٢٣. المزي، **تهذيب الكمال**(٣٨٩/٧) وانظر ابن حجر، **التهذيب** (٢٣/١١).

١٢٤. الرازي، **الجرح والتعديل**، (١٠٠/٩) ، وانظر: ابن حجر، **التقريب** ترجمة رقم (٧٢٦٦).

١٢٥. المزي، **تهذيب الكمال** (٩٢/٤).

١٢٦. الذهبي، **الميزان** (٣٩٥/٢).

١٢٧. ابن حبان، محمد، **المجروحين**، (٢٤/٢-٢٥) دار الوعي، حلب، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

١٢٨. ابن حجر، **التقريب**، (٤٠٣/١) قلت ولم أجده في الثقات لابن حبان.

١٢٩. ابن حجر، **التهذيب**(٣٣٤/٥).

١٣٠. المرجع السابق (٢٥٠/٦).

الروايات وأن لا يغتر بسلامة أسانيدها من حيث الظاهر. والله تعالى أعلم.

الوجه الثاني:

أولاً: هانئ البربري: تقدم.

ثانياً: سليمان بن عمير

ذكره في الجرح والتعديل وسكت عنه[١٣١] وذكره البخاري وسكت عنه[١٣٢] وذكره ابن حبان في الثقات[١٣٣] ولم أجد من تكلم في هذا الرجل لا مدحاً ولا قدحاً. فهو إذاً مجهول والله أعلم.

ثالثاً: أبو الجراح

ذكره أبو أحمد الحاكم في الكنى، وقال: أبو الجراح الوضاح بن عبد المجيد المهري عن أبي الحكم علي بن الحكم البناني وأبي جهضم حديثه في البصريين، روى عنه أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري وأبو العباس وهب بن جرير بن حازم الأزدي المهري[١٣٤].

وذكره الحافظ في لسان الميزان وقال: وضاح بن عبد المجيد البهراني أبو الجراح يروي المراسيل والمقاطيع وعنه وهب بن جرير، من ثقات ابن حبان[١٣٥].

١٣١. الرازي، **الجرح والتعديل**، (١٣٣/٤).

١٣٢. البخاري، **التاريخ الكبير**، (٢٩/٤).

١٣٣. ابن حبان، **الثقات**، (٣٩٢/٦).

١٣٤. الحاكم الكبير، أبو أحمد، **الأسامي والكنى** (١٦٣/٣) مكتبة الغرباء الاثرية، المدينة، ط١، ١٤١٤هـ بتحقيق يوسف محمد الدخيل.

١٣٥. ابن حجر، **لسان الميزان** (٢٢١/٦).

وذكره الرازي في الجرح والتعديل[١٣٦] وفي النسخة المطبوعة مبيضاً له من أثر سقط وليس للرازي فيه كلام.

وذكره في الميزان وقال: هو من رجال الترمذي عن جابر بن صبيح لا يعرف تفرد عنه أبو عاصم حسّن له الترمذي[١٣٧].

قلت: وبيض له الحافظ في التهذيب ولم يذكر فيه شيئاً لا منه ولا من غيره[١٣٨].

قلت وهذا الوجه أيضاً لا تقوم به حجة للأسباب الآتية:

جهالة سليمان بن عمير، ما هو مذكور في ترجمة أبي الجراح من القدح بكونه يروي المراسيل والمقاطيع، وإذا أضيف إلى هذا ما ذكره في التقريب في الترجمة رقم(٨٠١٣) من كون هذا الراوي مجهولاً غدا هذا الوجه في غاية الضعف.

وبهذه الوجوه يسقط هذا الأثر بكليته والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: من حفل بهذه الروايات

لا يكون غريباً إذا قلت إن مثل هذه الروايات كانت مرتعاً خصباً لدراسات المستشرقين الذين لا يألون جهداً في تلقط كل ساقط من الروايات وتالف ليبنوا من خلاله حصونا في الهواء في محاولة محمومة منهم للطعن في دين الإسلام. ولكنهم إن شاء الله لا يجدون إلا الخسار فألهم وإلا الهم متنفساً لهم.

١٣٦. الرازي، **الجرح والتعديل** (٣٥٢/٩).

١٣٧. الذهبي، **الميزان** (٥١٠/٤).

١٣٨. ابن حجر، **التهذيب** (٥٦/١٢).

وهـذا البحـث لا يملـك إيضـاح نظرات المستشرقين إزاء مثل هذه القضية فبابها واسع. لكـن اقتصر فيه على نموذجين من نماذج هذا الخبط الفكري المترصد لساقط الروايات.

أولاً: مـع جولدزيهر في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي

وهـذا الرجل معروف بعدائه الشديد للإسلام والمسلمين. ولكنه كان ذكياً في تغليف هذا العداء بغـلاف البحث العلمي. فقد كتب في كتابه هذا كلامـاً كثـيراً أجـتزئ منه بعض ما يهم هذا البحـث. قـال: "ليس هناك نص موحد للقرآن ومن هنا نستطيع أن نلمح في صياغته المختلفة أولـى مراحل التفسير. والنص المتلقى بالقبول (القـراءة المشهورة) الذي هو لذاته غير موحد في جزيئاته، يرجع إلى الكتابة التي تمت بعناية الخلـيفة الثالث: عثمان، دفعاً للخطر الماثل في روايـة كلام الله في مختلف الدوائر على صور مـتغايرة، وتداوله في فروض العبادة على نسق غـير متقن فهي إذاً رغبة في التوحيد ذات حظ من القبول"[١٣٩].

ثم قال فيما بعد: (والقراءآت المختلفة للنص القرآنـي تظهر أحياناً مقترنة بتوجيه لا مواربة فـيه، يذكر أن النص المتلقى بالقبول يعتمد على إهمـال الناسخ، وأن القراءة المخالفة المقترحة تقصد إلى إقامة النص الأصلي الذي أفسده سهو النساخ!. وفي المواضع التي تبدو فيها مفارقات نحوية، اجترأ بعضهم على دعوى أن ما بقي من ذلـك في نص الكتاب المنزل المعترف به يجب الـنظر إليه على أنه خطأ كتابي وقع فيه ناسخ غير يقظ)[١٤٠].

قلـت: فـتأمل كيف ساغ له أن يروج لهذه المرويات الساقطة بطريقة يفهم منها أنه شخصياً مـتوجس ممـا يقـول كي يسهل على القارئ الاحـتفال بكلامـه وإساغته. ومن العجيب أنه أطـاح بنفسـه عندما ذكر بعد عدة أسطر من كلامه السابق الساقط قوله: "وبديهي أن الرواية عن أبان وعائشة وابن عباس وغيرهم من كبار الـثقات فـي اقـدم الجماعـات الإسلامية غير تاريخية تماماً! بيد أنها تنتمي على كل حال إلى عهـد التفسير القديم، وهي تفيد على الأقل أنهم كانوا يظنون إمكان جعل الحكم الاختياري على قالـب النص في الكتاب المقدس شرعياً معتمداً بوسـاطة أسانيد قديمة لا غبار عليها وإن كانت مخـترعة"[١٤١]. فتأمل هذا الكلام الذي بلغ غاية الحد في الغرابة من مدعي البحث العلمي!.

وانظـر إلـى كلامه الذي يسبق هذا فقد استفتح كتابه بقوله".. فلا يوجد كتاب تشريعي، اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقديا على أنه نص منزل أو موحى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مـثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات كما نجد في نص القرآن"[١٤٢].

---

١٣٩. ولدتسهر، اجنيتس، **مذاهب التفسير الإسلامي**، (ص٦٠) دار اقـرـ، بـيروت، ط٣، ١٩٨٥، ترجمة د. عبد الحليم النجار

١٤٠. المرجع السابق ص ٤٦ وقد نقل في هذا الموضوع من هذه المرويات التي سبق الحديث عنها.

١٤١. المرجع السابق ص٤٧.

١٤٢. جولدتسهر، **مذاهب التفسير الإسلامي** (ص٤).

ومـــا أحسب الذي دفعه إلى هذا الكلام إلا واحد من أمرين:

الأول: ما يفيض به من حقد دفين يحرك سلوكه نحو عداء سافر تجاه هذا الدين القويم.

الثاني: تذرعه بمثل ساقط الروايات التي تشبه ما نحن بصدد الحديث عنه.

ثانـــياً: مـــع آرثر جفري في مقدمته لكتاب ابن أبي داود/ المصاحف.

كتـــب مقدمـــة لهـــذا الكتاب أفصح فيها عن مـــناهج المستشرقين في البحث أيما إفصاح فهو يضرب مثلا في طرائق المستشرقين في بث ما يعلق بالتوراة والإنجيل ليدرج بهذه الطريقة إلى دراســـة القـــرآن علـــى ذاك النهج الفاسد فهو يقـــول.... وأمـــا أهـــل التنقيـــب (يعنـــي بهم المستشـــرقين) فطريقتهم في البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها ليســـتنتجوا بـــالفحص والاكتشاف ما كان منها مطابقـــاً للمكـــان والـــزمان وظروف الأحوال معتبريـــن المتن دون الإسناد يجتهدون في إقامة نـــص الـــتوراة والإنجيل كما أقيم نص قصائد هومـــيروس أو نـــص رســـائل أرســـطو الفيلسوف[١٤٣].

ثـــم بعد أن بين الأطوار التي مر بها القرآن حســـبما يرى المستشرقون قال: "إن نتيجة هذه الأبحـــاث لا يتفق وما عليه المسلمون من تاريخ القـــرآن، ولا يهمـــنا في بحثنا هذا كونه حقاً أو بـــاطلاً وإنما المهم هو بيان ما وصلنا إليه بعد التحري والتنقيب"[١٤٤].

ولهذا نجد هذا المستشرق يحفل كثيراً بكتاب ابن أبي داود المشحون بمثل هذه الأباطيل التي بين أيدينا.

هذا هو نظر المستشرقين باختصار وهذا هو منهجهم تجاه القرآن الكريم. وبعد ما سمعت ما تقدم لا يمكن استغراب احتفال المستشرقين بمثل هـــذه الروايات فهي زادهم الذي يبنون عليه كل مـــالهم مـــن مطاعن مخفاة ومغطاة باسم البحث العلمـــي النزيه! وإذا كان لا غرابة فيما صنعه المستشـــرقون فإن الغرابة كلها والعجب كله من بعض المسلمين الذين حفلوا بمثل هذه الروايات وبـــنوا علـــيها وقوع اللحن الفاحش في القرآن ورســـمه بـــل ومعانيه كذلك وخذ مثالاً واضحاً على ذلك ما صنعه محمد محمد عبد اللطيف في كتابه الفرقان[١٤٥].

حيـــث حشـــد الروايات السابقة كلها ليستنتج منها وقوع الخطأ في المصحف وانظر فيما قال عن كتابة الصحابة: "لما كان أهل العصر الأول قاصـــرين فـــي فن الكتابة عاجزين في الإملاء لأميـــتهم وبداوتهـــم وبعدهم عن العلوم والفنون كانت كتابتهم للمصحف الشريف سقيمة الوضع غير محكمة الصنع. فجاءت الكتبة الأولى مزيجاً

١٤٣. ابن أبي داود، **المصاحف** (ص٤) طبعة ارثر جفري

١٤٤. السابق ص٩-١٠.

١٤٥. هذا كتاب أصدرت لجنة الأزهر تقريراً اقتضى بموجبه إعـــدام الكتاب ومصادرة نسخة وذلك لما فيه من الأباطيل والأراجـــيف وكان هذا عام ١٩٤٨ وما كنت لأعرج عليه لولا أني وجدته مطبوعاً من جديد.

من أخطاء فاحشة ومناقضات متباينة في الهجاء والرسم"[١٤٦].

ثـم بعد: انظر إلى جرأة عجيبة لعلك لا تجد لهـا مثيلاً حتى عند كثير من أعداء الإسلام من المستشـرقين قـال: "والناظر لهذا الاختلاف – الذي أوردنا بعضه – يرى أن الرسم القديم يقلب معانـي الألفاظ، ويشوهها تشويهاً شنيعاً، بعكس معـناها، بدرجـة تكفر قاريه وتحرف معانيه. وفضـلاً عن هذا فإن فيه تناقضاً غريباً، وتنافراً معيباً لا يمكن تعليله ولا يستطاع تأويله."[١٤٧].

ولا أعجـب مـن قوله الزاعم فيه استقرار المصحف على التحريف حيث زعم "أن الحجاج غـير فـي القرآن نحوا من أحد عشر موضعا باجـتهاده وأنهـا هـي الباقـية في المصحف اليوم"[١٤٨].

هذا نموذج من نماذج الخبط الفكري قد سماه الدكتور غانم قدوري الحمد باسم المنهج الضال وقـال عن هذا الكتاب وصاحبه ما نقتطف منه هـنا ... وقـال(أي ابـن الخطيب) كلاماً تأنف أسماع الجهلة قبل العلماء عن سماعه.. وقد نجا ابـن الخطيـب بمصادرة كتابه من لعنة دائمة سـيطلقها كل عالم بصير وقارئ منصف على الكتاب، ولا نعني أنفسنا هنا بمناقشة ما قاله في كتابه فإنه زبد جاف، لا يقوم على نقل ولا على نظر وعقل...[١٤٩].

وإذا كـان صاحب هذا الكتاب قد شحنه بمثل هذه الأباطيل وتعدى فيها طوره وقسى على أهل العلم بالقرآن قسوة بالغة، أليس من العجيب قيام الأسـتاذ أحمد محمد جمال بمدح الكتاب والثناء علـيه وعلى مؤلفة، مدعيا أنه أدى خدمة جليلة للقـرآن، ثـم يتحامل على من انتقد الكتاب بأنه تجـنى على المؤلف، ويقرر بعد ذلك أنه يوافق المؤلف في معظم ما كتبه! وما الذي كتبه؟[١٥٠]

ومـن مـثل هذا التهافت وهذا البطلان تجد كلامـاً مرصوفاً بعضه فوق بعض لا يشبه إلا ظلمـات متراكـب بعضها على بعض تجد ذلك مبسوطاً في كتاب حسين بن محمد تقي النوري الطبرسـي الذي سماه فصل الخطاب في إثبات تحـريف كـتاب رب الأرباب، حيث حفل فيه بساقط القول وأغرب فيه إغرابا منقطع النظير. وفـي ضـمنه احـتفل مهتـبلا واهتبل محتفلا بالـروايات المفضية إلى وقوع اللحن في القرآن بـل زاد عليها بعض الروايات المنقولة بأسانيد الشيعة[١٥١].

وأنـا لم أعرج على تلك الروايات بالدراسة لأن رجال الشيعة أكثرهم لم تدرج أسماؤهم في كتب الجرح والتعديل عندنا. ولأن تلك الروايات

---

١٤٦. ابـن الخطيب محمد محمد عبد اللطيف، **الفرقان**، (ص ٥٧) دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٧. المرجع السابق ص٧١.

١٤٨. المـرجع السابق ٥٠، وكذلك ما ذكر في ص(٤٢) من عجـبه من بعض القراءات ليصل إلى إثبات التحريف في القرآن.

١٤٩. الحمد، غانم قدوري، **رسم المصحف**، (هامش ص٢١٢) منشورات اللجنة الوطنية، بغداد، ١٩٨٢م.

١٥٠. جمـال، أحمـد محمـد، **علـى مـائدة القـرآن**، (ص٨٦–١٠٠)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.

١٥١. انظـر مـثلاً ص ١٥٥ وما بعدها من الكتاب المذكور طبع سنة ١٣٩٨ بطهران.

كلهـا أوجلها من المقطوعات غير المتصلة فلا يحفـل بأمثالها ولأن هذا الكتاب قد ردته طائفة فـيما يذكره بعضهم[١٥٢] فإذا ردوه فقد ردوا ما فيه، وتلك الروايات هي مما فيه.

قلـت: وقـد وقع بين يدي كتاب عظيم الـنفع للأسـتاذ محمـد هادي معرفة عنوانه: (صيانة القرآن من التحريف) أثبت فيه أن نسبة التحريف للشيعة باطلة وأنهم ينكرون ذلك إنكاراً شديداً. ولم يقل منهم أحد بأن القرآن محرف إلا مـن كـان شاذاً لا يحفل برأيه عندهم. وقد رد صـاحب الكتاب على كتاب النوري بكلام نقله عن بعض كبار أئمة الشيعة.

وأنا أنقل هنا بعضه لأن في بيان ذلك إحقاقاً لحق وهدماً لباطل علا مناره واتسع ذكره يجب أن يعلـم الـناس بطلانـه. فقد نقل عن الحجة البلاغـي قولـه في شأن هذا الكتاب: "وقد جهد المحدث المعاصر في كتاب (فصل الخطاب) في جمـع الـروايات التي استدل بها على النقيصة وكـثر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل. مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد". قال: "وفي جملة ما أورده من الـروايات مالا يتيسر احتمال صدقها. ومنها ما هو مختلف بما يؤول إلى التنافي والتعارض. مع أن القسم الوافر منها ترجع أسانيدها إلى بضعة أنفـار، وقد وصف علماء الرجال كلا منهم إما بأنـه ضـعيف الحديـث فاسـد المذهب مجفو الـرواية، وإمـا بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً.. وإما بأنه فاسد الـرواية يرمى بالغلو، ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً"[١٥٣].

ثـم عقد صاحب الكتاب فصلاً خاصاً عنونه بـ (مزاعم صاحب فصل الخطاب) حيث ناقشه مناقشة جادة[١٥٤].

وكـان صـاحب الكتاب قد ذكر عن شرف الديـن العاملي خلاصة رأي الشيعة وهذا هو: "وكـل من نسب إليهم تحريف القرآن فإنه مفتر علـيهم ظالم لهم، لأن قداسة القرآن الحكيم من ضـروريات دينهم الإسلامي ومذهبهم الأمامي، ومـن شك فيها من المسلمين فهو مرتد بإجماع الإمامـية. وظواهـر القـرآن -فضـلا عـن نصوصه- من أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلة أهـل الحـق بحكـم البداهة الأولية من مذهب الإمامية.

ولـذا تـراهم يضـربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عرض الجدار، ولا يأبهون وإن كانـت صـحيحة وتلك كتبهم في الحديث والفقه والأصـول صريحة بما نقول. والقرآن الحكيم الـذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنما هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس. لايـزيد حـرفا ولا ينقص حرفا ولا تبديل فيه لكلمـة بكلمـة ولا لحرف بحرف وكل حروفه

١٥٢. قـال هـذا آيـة الله جعفر سبحاني في محاضرة بعمان أوائل عام ١٩٩٦.

١٥٣. معـرفة، محمـد هادي، **صيانة القرآن عن التحريف**، (ص٥٤)، دار القرآن الكريم، ١٤١٠هـ .

١٥٤. المرجع السابق: ١٦٩-آخر الكتاب.

متواتر في كل جيل تواتراً قطعياً إلى عهد الوحي والنبوة"(١٥٥).

ونقل عنه كذلك قوله: نعوذ بالله من هذا القول ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، وكل من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنا أو مفتر علينا، فإن القرآن العظيم والذكر الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته وسائر حروفه وحركاته وسكناته تواتراً قطعياً عن أئمة الهدى من أهل البيت عليهم السلام لا يرتاب في ذلك إلا معتوه(١٥٦).

قلت: وبرغم ما في هذا الكتاب من الدفاع عن هذه الفكرة السليمة إلا أن صاحبه اشتط قلمه بشدة على بعض الصحابة رضوان الله عليهم. وما كان ينبغي له ولا لغيره أن يقحم نفسه في هذه المزالق. وليت الأمر وقف عند هذا، فهذا واحد من أنصار هذه الطائفة يدعى الفخر الرازي يؤلف كتاباً ضخماً سماه (إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من السلف) حشد في هذا الكتاب كل ساقط من القول أو الرواية وجعل همّه في بث همته نحو إثبات أن (أهل السنة) هم الذين قالوا بتحريف القرآن مستنداً في ذلك على الروايات المنقولة عن عثمان وغيره وقد تبين لك ما فيها.

١٥٥. المرجع السابق: (ص٥٩-٦٠) عن الفصول المهمة ص١٦٣.

١٥٦. المرجع السابق: (ص٦٠) عن أجوبة مسائل جار الله ص٢٨.

المبحث الخامس: أقوال العلماء في فحوى ما تدل عليه هذه الروايات

وقبل ذكر الأقوال في هذا الخصوص لا بد لي من وقفتين.

الوقفة الأولى:

إنما قلت أقوال العلماء في فحوى الروايات لأنني لم أجد للمتقدمين كلاماً شافياً في دراسة هذه الروايات والحكم عليها،- سوى كلام حسن جداً للباقلاني سيأتي ذكره إن شاء الله- وإنما هو كلام بالإنكار أو التأويل دون بيان شاف على الأقل لنا إذ من الممكن أنهم درسوا هذه المرويات فذكروا خلاصة ما عندهم، ومثل هذا لا يقنعنا اليوم إذ لا بد من البيان.

الوقفة الثانية:

لا شك عندي أن هذه الروايات المختلفة لا تدل إلا على شيء واحد، هو أن عثمان رضي الله عنه رأى في القرآن خطأ وأنه لم ينبه عليه ولم ينكره أو يغيره، وأن كلمة اللحن في هذه المرويات جميعها لا تحتمل إلا معنى الخطأ، بخلاف جميع من ذهب إلى غير هذا المذهب. وإني لا أرى أن هذه المرويات تحتمل شيئاً آخر إذ إن طريقة إيرادها لا تدل إلا على ذلك، وبناءً عليه فإني أستبعد كل معاني اللحن التي قيلت في هذه الروايات، ولا أثبت إلا ما استبعده جميع أو أكثر من عرض لهذه المرويات وبالله التوفيق.

أولاً: أقوال بعض المتقدمين

قد عرض كثيرون لمناقشة بعض هذه المرويات ولكني سأقتصر على ابن قتيبة والطبري والباقلاني والداني وابن تيمية

والقلقشندي والألوسي، إذ لا أرى أن الأقوال الأخرى لغيرهم تخرج عما قالوه.

رأي ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ

قال: وأما ما تعلقوا به من حديث عائشة رضي الله عنها في غلط الكتاب وحديث عثمان ﷺ أرى فيه لحنا، فقد تكلم النحويون في هذه الحروف، واعتلوا لكل حرف منها واستشهدوا الشعر.. ثم ذكر الآيات التي وقعت في الروايات التي عزيت لعائشة وعثمان رضي الله عنهما وأجاب عنها[١٥٧] ثم قال: وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها، أو أن تكون غلطا من الكاتب، كما ذكرت عائشة رضي الله عنها. فإن كانت على مذاهب النحويين فليس ههنا لحن بحمد الله. وأن كانت خطأ في الكتاب، فليس على رسوله ﷺ جناية الكاتب في الخط!! ولو كان هذا عيباً يرجع على القرآن لرجع عليه كل خطأ وقع في كتابة المصحف من طريق التهجي فقد كتب في الإمام (إن هذان لساحران) بحذف ألف التثنية. وكذلك ألف التثنية تحذف في هجاء هذا المصحف في كل مكان، مثل (قال رجلن) و(آخرن يقومان مقامهما)- المائدة: ١٠٧،٢٣ وكتب كتاب المصحف الصلوة والزكوة والحيوة بالواو، واتبعناهم في هذه الحروف خاصة على التيمن بهم، ونحن لا نكتب: (القطاة والقناة والفلاة) إلا بألف، ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه[١٥٨].

والظاهر من هذا الكلام الذي ذكره ابن قتيبة أنه يقر ولو بالاحتمال وقوع بعض الخطأ في كتابة المصحف، وهذا الإقرار الذي ذكره ابن قتيبة رحمه الله هو صريح كلامه الآنف الذكر، وفي هذا يقول أحد الباحثين: وموقف ابن قتيبة هذا يفسر لنا ما نسبه إلى الصحابة رضوان الله عليهم من الجهل بالكتابة والغلط في الهجاء حين تحدث عن معرفة عبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة وإذن النبي ﷺ له بأن يكتب الحديث يقول:[١٥٩] "وإن غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي" ومقارنة ابن قتيبة بين كتابة الصلاة والزكاة والحياة بالواو وكتابة القطاة والقناة والفلاة بالألف وقوله: "ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه- اللفظ طبعاً" دليل على سيطرة فكرة (الأصل في الكتابة موافقة الخط اللفظ) على وجهة نظر ابن قتيبة، إضافة إلى إهمال الجانب التاريخي لرسم تلك الكلمات، وما قد تكون مرت به من ظروف الاستخدام والانتقال من بيئة إلى أخرى، وهذه هي الغلطة الكبيرة التي وقع فيها أكثر الباحثين في الكتابة العربية عامة ورسم المصحف خاصة، سواء في ذلك من حاول إيجاد تعليل لتلك الوجوه أم من قال بغلط الكاتب فيها . وكان

١٥٧. ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، **تأويل مشكل القرآن**، بتحقيق السيد أحمد صقر ص٥٠-٦٤ نشر المكتبة العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨١م.

١٥٨. المرجع السابق: ص٥٦-٥٧

١٥٩. نقلا عن **تأويل مختلف الحديث** ص٣٦٦ كما هو مشار إليه في هامش ص ٢٠٨ من المصدر الآتي.

ابـن خلدون أهم من أدعى بعد ابن قتيبة دعوى الغلط من الصحابة حين رسموا المصحف[١٦٠].

هذا هو رأي ابن قتيبة رحمه الله ويظهر أنه يقـر بوقوع الخطأ لا من جهة الروايات فحسب بل من جهة الكتابة نفسها. وهو رأي متسرع، إذ إن الروايات لا يصلح شيء منها يعتمد في ذلك كمـا مـر بيانه في القسم الأول من هذا البحث وأمـا الكتابة، فلا ينبغي أن ينسب للصحابة أنهم كانوا مخطئين في الرسم قياساً على كيفية الرسم في العصور المتأخرة. فالرسم في عهد الصحابة كـان أحسن شيء عندهم في هذا الباب، والرسم في عصر متأخر هو أحسن ما توصل إليه الناس فـي ذلـك العصـر، ولا يصح أن يوازن بين عصـرين فـي هـذا الجانب لتكون النتيجة إن العصر الأول كانت كتابته خطأ!!. لأن في ذلك تحميل للناس ما لا يمكنهم أن يحتملوه.

رأي الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ

أورد الطبري رحمه الله تعالى بعضاً من هذه الروايات الغريبة، إلا أنه لم يعلق على معظمها واكـتفى بسـياقه الأسانيد وعزو الروايات إلى أصـحابها غير أنه في بعض المواضع كانت له بعـض التعلـيقات الحسنة على هذه الروايات، مـن ذلـك مـا ذكره عند تفسيره لقوله تعالى "**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ**" (النسـاء:١٦٢). قال في توجيه عطف المقيمين على ما قبله بعد أن ذكر أقوالاً عدة، قال: وأولى الأقوال عندي بالصواب أن يكون (المقيمين) في موضع خفض نسقاً على (ما) التي في قوله (بما أنزل إليك وما أنزل من قـبلك) وأن يوجـه معنى المقيمين الصلاة إلى الملائكـة فيكون تأويل الكلام: والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد من الكتاب وبما أنزل من قبلك من كتبي وبالملائكة الذين يقيمون الصـلاة، ثـم نرجع إلى صفة (الراسخون في العلـم) فـنقول لكـن الراسخون في العلم منهم المؤمـنون بالكتب والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر.

وإنما اخترنا هذا على غيره لأنه قد ذكر أن ذلـك في قراءة أبي بن كعب والمقيمين وكذلك هـو في مصحفه فيما ذكروا، فلو كان ذلك خطأ مـن الكاتـب لكـان الواجب أن يكون في كل المصـاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه بخلاف ما هو في مصحفنا، وفـي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غـير خطـأ، مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخـط لـم يكـن الـذي أخذ عنهم القرآن من أصحـاب رسول الله ﷺ يعلمون من علموا ذلك مـن المسـلمين علـى وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم ولقنوه للأمة تعليماً على وجه الصواب، وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءةً على ما هو

---

١٦٠. الحمـد، غـانم قدوري، **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخـية** ص٢٠٧-٢٠٩. الطـبعة الأولـى- بغداد سنة ١٩٨٢. وانظـر فـيما بعد رده على ابن خلدون فهو رد حسن جداً.

به في الخط مرسوماً أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه وأن لا صنع في ذلك للكاتب..[١٦١].

قلت: وفي نص الطبري خبر لا مرية فيه أن المراد باللحن الخطأ لا غير. وهذا ما تم بيانه فيما سبق وبناءً عليه ينبغي أن لا يتعدى توجيه هذه الروايات هذا الأمر لئلا يتشعب البحث إلى غير وجهة.

رأي الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ

تكلم الإمام الباقلاني في كتابه الانتصار كلاماً كثيراً حول الروايات عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما بخصوص ما ورد مما نسب إليهما من القول بأن في القرآن لحنا، وكان كلام الإمام على طوله وتشعبه منحصراً في أمرين الأول: إبطال أسانيد تلك الروايات وتوهينها لأنها من روايات الضعفاء والمجهولين. والثاني: مناقشة الروايات من جهة المتن.

فأما ما يتعلق بالأسانيد فقد سبق بيانه في محله، وها أنذا أذكر كلامه فيما يتعلق بالمتن الخاص بالروايات عن عثمان وأنقله مع قليل جداً من الاختصار والتصرف لأن الكتاب مخطوط[١٦٢] ولا وجود لهذا الكلام لهذا الإمام في مكان آخر.

قال الإمام بعد نقد أسانيد تلك الروايات :.. ثم إنا نقول بعد ذلك: فإن صحت هذه الرواية وكانت على ما يدعون ظاهرة معلومة في الصحابة مشتهرة فيهم فقد بطل بذلك قولهم إن الصحابة جهلت وحرفت وأثبتت في المصحف ما لا علم لها بصوابه من خطئه لأجل أن عثمان قد عرف اللحن والخطأ وذكر ذلك عن نفسه، ولو لم يعرفه لما ذكره ونبه عليه. وكذلك سائر الصحابة يجب أن تكون قد عرفت هذا اللحن والخطأ إن كانت هذه الرواية عن عثمان مشهورة فيهم عنه؛ لأجل أنهم أهل الفصاحة واللسن والمعرفة بوجوه العربية وضروب الخطاب والتصرف في الكلام واللغة لغتهم، وإنما أنزل القرآن بلسانهم وفيهم، وليس يقصر الخلق الكثير والدهماء منهم في الفصاحة والمعرفة بلسان العرب والجائز فيه وغير الجائز عن منزلة عثمان، بل فيهم من قد قيل إنه أفصح منه وأكثر انبساطاً وتصرفاً في معرفة اللسان والقدرة على التكلم به.

فإذا اشتهر فيهم قول عثمان إن في القرآن لحنا وإنه من خطأ الكاتب فلم يحفظ أن أحداً أنكر ذلك على عثمان وعائشة أو عارض فيه أو احتج فيه أو رده أو قدح فيه بوجه من وجوه الطعن، علم بذلك أنهم لم يمسكوا عن المعارضة في هذا الأمر العظيم إلا لعلمهم بصواب ما قاله عثمان ومعرفتهم بذلك، ولولا هذا لأنكروا هذا القول وردوه ولم يكن في موضع العادة أن لا يقدح قادح منهم في هذا القول مع اعتقادهم خطأ قائله وصحة ما نسبه إلى الخطأ واللحن. ولو رد هذا منهم راد وقدح فيه قادح لوجب في مستقر العادة ظهور رده وقدحه وأن يعلم في الجملة أن ذلك أمر قد روي كما روي ما هو قدح فيه من

---

١٦١. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان**، (١٩/٦) دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٦٢. كنت نقلت هذا من المخطوط قبل الطباعة، وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عصام القضاة ونشر في سنة ٢٠٠١ وهذا الكلام المنقول من المخطوط هو في المطبوع في ٢/٥٤١-٥٤٨.

قبل عثمان. وإذا لم يكن ذلك كذلك ثبت أن هذا القول كان مسلما في الصحابة وغير مردود إن كان قد ثبت صحة هذه الرواية وظهورها في الصحابة على ما يدعون. وإذا كان ذلك كذلك وجب علم سائر الصحابة والدهماء منهم بوقوع هذا اللحن والخطأ في المصحف، وبان بذلك جهل من نسبهم إلى الجهل به والذهاب عن الصواب.

وكذلك هذه الرواية إن كانت صحيحة على ما يدعون فقد ناقضوا في قولهم: إن عثمان وكثيراً من الصحابة قصدوا إلى تحريف المصحف وتبديله، والإلباس على الأمة فيه، والغش لها، والإدغال في دينها، بإثبات اللحن والخطأ فيه، لأنه لو قصد ذلك لكتم ذكر اللحن وأعرض عنه وتغافل عنه، ولم يناد به وينبه عليه، وكذلك الباقون منهم لو قصدوا أو بعضهم غش من بعدهم والإلباس في كتاب الله لناقضوا عثمان وردوا عليه واحتجوا للحن والخطأ وألبسوا بترتبه ورد قول من نبه عليه حتى تصور الباطل بصورة الحق. هذه سبيل من قصد الإلباس والتمويه وكتمان الصواب وطيه ونشر الباطل وإذاعته والدعاء إليه.

فلما أظهر عثمان هذا القول ورضي به الباقون وأقروه وصوبوه وعدلوا عن القدح فيه والاعتراض عليه، ثبت أنهم جميعاً أنصار الحق وأهل الحياطة والحراسة لكتاب الله والتنبيه على الواجب له، وفيه ما يجب أن يعتقد في صحيح ما ثبت فيه، وغلط من أدخل فيه ما ليس منه، وكيف ينسب قوم هذه سبيلهم إلى التمويه وقصد الإلباس والإدغال للدين وأهله لولا الغباوة وجهل من يعتقد ذلك فيهم ويروي مثل هذه الرواية عنهم بمواضع التخليط والمناقضة في كلامه واحتجاجه، ونحن الآن نبين وجه التأويل في هذه الرواية لو صحت عن عثمان، وما الذي قصده بذلك أنه لم يعتقد أن في هذا القرآن لحنا لا يجوز في لغة فيه وعلى كل وجه، فنقول وبالله التوفيق: إنه يمكن إن كانت هذه الرواية صحيحة أن يكون عثمان أراد بقوله أرى فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنتها أن فيه لحنا في لغة بعض العرب وعلى مذهب قبيلة منهم لا يتكلمون بتلك الكلمات على الوجه الذي أثبت في المصحف، وأن من لم يألف الكلام بتلك الحروف على ذلك الوجه اعتقد أنه لحن، وأنه لا يقرأ به وأن لسانه لا ينطلق به ولا يمكنه مفارقة نشئه وطبعه وعادته في الكلام.

فأراد بقوله: إنه لحن عند من اعتقد ذلك وصعب عليه التكلم به واستكبره وخفي عليه وظن لأجل ذلك أن الله لم يقله، ولم يقل ذلك على سبيل القطع بأنه لحن وأنه غير جائز، وأراد بقوله: "ولتقيمنه العرب بألسنتها" أنه سيقرأ تلك الكلمات وينطق بها كل ناطق منهم على الجائز في لغته؛ والمألوف في طبعه وعادته فيتكلم به قوم على وجه ما ثبت في المصحف إذا كان التكلم به على ذلك الوجه لسانهم، ويتكلم به آخرون على الوجه السائغ الجائز المألوف في لغته لأن الله سبحانه أطلق القرآن بتلك الأحرف على هذه الوجوه المختلفة، نظراً لعباده وتسهيلاً عليهم وتخفيفاً لمحنتهم في التكليف ولم يرد بقوله: "ولتقيمنه العرب بألسنتها" أنه ليس فيها متكلم به على وجه ما ثبت في المصحف، وأن

ذلك خطأ غير جائز ويمكن أيضاً أن يكون إنما قصد بقوله إن فيه لحناً عند من توهم ذلك وخفي عليه وجه الصواب في إعرابه على ما ثبت رسمه ولم يعرف الوجه في جوازه، وأن يكون أراد بقوله: ولتقيمنه العرب بألسنتها أي لتحتجن العرب، ولتبينن الوجه في صحة ذلك وصواب ما ثبت في المصحف، وليسخر الله تعالى منهم في كل عصر وأوان يظهر فيه دعوى وقوع اللحن فيما يتوهم ويظن أنه لحن من يعرب عن صوابه، ويحتج لجوازه، ويكشف عن وجه صحته ويخطئ دعوى الخطأ فيه وذلك إقامة له ممن صنعه من العرب وإفصاح عن معناه وصوابه بلسانه.

فأما أن يكون أراد القطع على أن فيه لحنا لا يسوغ بوجه وهو مع ذلك مقر له وغير مغيره فذلك غير جائز، ولا بد من حمل كلامه على مثل هذا التأويل ونحوه، لأجل قيام الدليل القاطع على أنه لا لحن ولا خطأ في المصحف، وأن هذه الأحرف جائزة حسنة، وصواب على ما ثبت رسمها في المصحف بما سنوضحه ونكشفه فيما بعد، وأنه لا بد أن يكون عثمان من أعرف الناس بجواز ذلك وصحته وأنه أفصح وأعرف بهذا الباب من سائر من بعده من أهل الأمصار، وجميع من يظن أنه يستدرك عليه.

ومما يعتمد عليه في تأويل قول عثمان أرى فيه لحناً، هو أن المقصد به ما وجد فيه من حذف الكاتب واختصاره في مواضع وزيادة أحرف في مواضع أخر، وأن الكاتب لو كان كتبه على مخرج اللفظ وصورته لكان أحق وأولى وأقطع للقالة وأنفى للشبهة عمن ليس الكلام باللسان طبعاً له.

وقوله:"ولتقيمنه العرب بألسنتها "معناه أنها لا تلتفت إلى المرسوم المكتوب الذي وضع للدلالة فقط، وإنما تتكلم به على مقتضى اللغة والوجه الذي أنزل عليه من مخرج اللفظ وصورته، فمن هذه الحروف والكلمات ما كتب في المصحف من الصلوة والزكوة والحيوة بالواو دون الألف، وكان الأولى أن يكتب الصلاة والزكاة والحياة على مخرج اللفظ ومطابقته، وكذلك إبرهيم وإسمعيل وإسحق وصلح والرحمن وأمثال هذه الأسماء التي تسقط الألف منها وهي ثابتة في اللفظ والمخرج. ونحو إلحاقهم في آخر الكلمة من قالوا وقاموا وكانوا وأمثال ذلك ألفا. والألف غير ثابته ولا بينة اللفظ فرأى عثمان كتب هذه الكلمات والأسماء ورسمها على مطابقة اللفظ ومخرجه أولى وأحق وأن المتكلم إن تكلم بها وتلاها على حد ما رسمت في المصحف كان مخطئاً لاحنا خارجاً عن لغة العرب وعادتها ومتكلماً بغير لسانها.

غير أنه عرف هو وكل أحد من كتب المصحف وعرفهم من أهل العلم باللغة أن العرب لا تلفظ بالصلوة والزكوة والحيوة بالواو وتسقط الألف. ولا تحذف الألف في لفظها بالرحمن وسليمن وإسمعيل وإسحق وصلح ونحو ذلك ولا تأتي بألف في قاموا وقالوا وكانوا وأمثال ذلك، وأنها لا تتكلم بذلك إلا على مقتضى اللفظ ووضع اللغة لشهرة ذلك وحصول العلم به وتعذر النطق به على ما رسم في المصحف فلذلك قال: "ولتقيمنه العرب بألسنتها"

أي أنها تنطق به على واجبه ولا شك في ذلك، لأجل أن الرسم في الخط بخلافه.. وإذا كان ذلك كذلك ثبت أن اللحن الذي أراده عثمان هو غلط الكاتب وتركه مراعاة مخرج اللفظ وحذفه في موضع ما هو ثابت في اللفظ، وزيادته في مواضع ما ليس فيه.

ولم يقصد بذلك أن فيه لحنا لا يجوز التكلم به لأنه كان والصحابة والكتبة للمصحف وزيد بن ثابت أجلّ قدراً وأفصح لساناً وأثبت معرفة وفهما باللغة من أن يكتبوا فيه لحنا ويذهب ذلك على الجماعة سوى عثمان. ولو قصد عثمان بذكر اللحن هذه الحروف التي يدعى أنها لحن لم يجز أن يعدل عن تغييرها ومحوها وإثباتها على الواجب الصحيح مع قلتها ونزارتها، وأنه لا كلفة عليه ولا على الكتبة، وكل من عنده نسخة في تغييرها ورسمها على الصواب فلا عذر لهم في ذلك، فوجب أنه إنما أراد بذكر اللحن الهجاء الذي رسم على غير مطابقة اللفظ ومنهاجه.

وأنه لما رأى ذلك قد أتسع وكثر في المصحف كثرة يطول تتبعها ويحتاج معها إلى إبطال النسخة التي رفعت إليه واستئناف غيرها، وإلزام الكتبة في ذلك وسائر من عنده نسخة منه كلفة ومشقة شديدة، وعلم أن ذلك يصعب على أهل الذكاء والفطنة الذين نصبهم لكتبة المصحف وعرضه، لأنهم لم يعتادوا للكتابة إلا على ذلك الوجه وأن أيديهم لا تجري إلا به، أو خاف نفورهم من ذلك وتنكرهم له ونسبتهم إلى ميل عليهم وقدح فيهم وخشي حصول قالة وتفرق الكلمة فأبقاه على ما رفع إليه من لحن الهجاء، وقال: "إن العرب ستقيمه بألسنتها" لموضع شهرة تلك الألفاظ، وعلمه وعلم الناس بأن العرب لا تتكلم بها أبدا على ما مثلت ورسمت في الخط، وإن كان ذلك كذلك بأن صحة ما قلناه وبطلان ما قدروه.

فإن قالوا على هذا الجواب فقد صرتم إلى أنه قد وقع في خط المصحف ورسمه خطأ وما ليس بصواب وما كان غيره أولى منه، وأن القوم أجازوا ذلك وأمضوه وسوغوه وذلك إجماع منهم على خطأ وإقرار بما ليس بصواب. يقال لهم لا يجب ما قلتم لأجل أن الله إنما أوجب على القراء والحفظة أن يقرءوا القرآن ويؤدوه على منهاج محدود وسبيل ما أنزل عليه، وأن لا يجاوزوا ذلك، ولا يؤخروا منه مقدما، ولا يقدموا مؤخرا، ولا يزيدوا فيه حرفاً، ولا ينقصوا منه شيئاً، ولا يأتوا على المعنى والتقريب دون لفظ التنزيل على ما بيناه فيما سلف، ولم يأخذ على كتبة القرآن وحفاظ المصاحف رسما ً بعينه دون غيره أوجبه عليهم، وحظر ما عداه، لأن ذلك لا يجب لو كان واجباً إلا بالسمع والتوقيف، وليس في نص الكتاب ولا في مضمونه ولحنه أن رسم القرآن وخطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود ولا يجوز تجاوزه إلى غيره، ولا في نص السنة أيضاً ما يوجب ذلك ويدل عليه ولا هو مما أجمعت عليه الأمة ولا دلت عليه المقاييس الشرعية، بل السنة قد دلت على جواز كتبه بأي رسم سهل وسنح للكاتب، لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه وإثباته على ما بيناه سالفاً ولا يأخذ أحداً بخط محدود ورسم محصور ولا يسألهم عن ذلك، ولا يحفظ عنه فيه حرف، ولأجل ذلك اختلفت خطوط

المصاحف وكان منهم من يكتب الكلمة على مطابقة مخرج اللفظ ومنهم من يحذف أو يزيد مما يعلم أنه أولى في القياس بمطابقته وسياقه ومخرجه، غير أنه يستجيز ذلك لعلمه بأنه اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفيه والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تعوج الألفات، وأن يكتب أيضاً على غير هذه الوجوه، وساغ أن يكتب الكاتب المصحف على الخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتبه بالهجاء والخطوط المحدثة، وجاز أن يكتب غير ذلك، وإذا علم وثبت أن خطوط المصاحف وكثيرا من حروفها مختلفة متغايرة الصورة وأن الناس قد أجازوا ذلك أجمع، ولم ينكر أحد منهم على غيره مخالفة لرسمه وصورة خطه بل أجازوا أن يكتب كل واحد بما هو عادته واشتهر عنده، وما هو أسهل وأولى من غير تأثم ولا تناكر لذلك، علم أنه لم يوجب على الناس في ذلك حد محدود محصور كما أخذ عليهم في القراءة والأداء، والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، وكل شيء يدل على اللفظ وينبئ عنه وإذا دل الرسم على الكلمة وطريقها والوجه الذي يجب التكلم عليه بها وجب صحته وصواب الكاتب على أي صورة كان وأي سبيل كتب ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه.

وفي الجملة فإن كل من ادعى أنه قد ألزم الناس وأخذ عليهم في كتب القرآن رسماً محصوراً وصورة محدودة لا يجوز العدول عنهما إلى غيرهما لزمه إقامة الحجة وإيراد السمع الدال على ذلك وأنى له به ... أهـ المراد[١٦٣].

هذا هو رأي الإمام الباقلاني رحمه الله نقلته بطوله لما فيه من الفوائد- وإن كان يمكن مناقشته في بعضها- وقد أظهر الإمام براعة فائقة في تضييق الخناق على الشبهة، وهذا أسلوب لم أجده في هذا الباب الذي عنيت به عند غيره، ويا ليت أني وجدت من حذا حذوه ورحم الله الجميع.

رأي أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ

عرض الإمام الداني رحمه الله لهذا الجانب في آخر كتابه المقنع وناقش أو قل إن شئت وجّه أو أجاب عما روي عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما فقال: "فإن قال قائل: فما تقول في الخبر الذي رويتموه عن عثمان؟...قلت: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجة ولا يصح به دليل من جهتين: إحداهما أنه مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل، لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه. وأيضا فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان ﷺ لما فيه من الطعن عليه مع محله من الدين ومكانه من الإسلام وشدة اجتهاده في بذل النصيحة، واهتباله بما فيه من الصلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم

١٦٣. الطبري، **جامع البيان**، (ص٣٦٩-٣٧٦) نقل حرفي مع تصرف يسير ويبدو واضحاً أن النفس العلمي في هذا الكلام قائم على احتمال صحة الرواية عن عثمان، والأمر ليس كذلك.

ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده ممن لا شك أنه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهد. هذا مالا يجوز لقائل أن يقوله ولا يحل لأحد أن يعتقده. فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صح عن عثمان رضي الله عنه؟ قلت: وجهه أن يكون عثمان ﷺ أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم إذ كان كثير منه لو تلي على حال رسمه لانقلب بذلك معنى التلاوة وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله (أولا أذبحنه) و(لا أوضعوا) و(من نبأى المرسلين) و(سأوريكم) و(الربوا) وشبهه مما زيدت فيه الألف والياء والواو في رسمه، لو تلاه تال لا معرفة له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخط لصيّر الإيجاب نفياً ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه مع كون رسم ذلك كذلك جائزاً مستعملاً، فأعلم عثمان رضي الله عنه إذ وقف على ذلك أن من فاته تمييز ذلك وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم فيعرفونه بحقيقة تلاوته ويدلونه على صواب رسمه فهذا وجهه عندي والله أعلم.

فإن قيل: فما معنى قول عثمان ﷺ في آخر هذا الخبر: "لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف"؟ قلت: معناه أي لم توجد فيه مرسومة بتلك الصور المبنية على المعاني دون الألفاظ المخالفة لذلك،إذ كانت قريش ومن ولي نسخ المصاحف من غيرها قد استعملوا ذلك، فلو أنهما وليتا من أمر المصاحف ما وليه من تقدم من المهاجرين والأنصار لرسمتا جميع تلك الحروف على حال استقرارها في اللفظ ووجودها في المنطق دون المعاني والوجوه، إذ ذلك هو المعهود عندهما والذي جرى عليه استعمالهما. هذا تأويل قول عثمان عندي لو ثبت وجاء مجيء الحجة وبالله التوفيق)[١٦٤].

رأي ابن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ

عرض ابن تيمية رحمه الله لهذا الموضوع في فتاواه عندما عرض للحديث عن قوله تعالى "إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" (طـه:٦٣) وبعد أن ذكر بعضاً من أقوال العلماء في إعراب هذه الآية قال: (... وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ إنه غلط من الكاتب، أو نقل ذلك عن عثمان، فإن هذا ممتنع لوجوه، منها: تعدد المصاحف واجتماع جماعة على كل مصحف، ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرءون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم، والإنسان إذا نسخ مصحفاً غلط في بعضه عرف غلطه بمخالفة حفظه القرآن وسائر المصاحف، فلو قدر أنه كتب كاتب مصحفاً ثم نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني أمكن وقوع الغلط في هذا، وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقل منهم، ولو قدر أن الصحيفة كان فيها لحن فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش، ولم يكن لحناً

١٦٤. الداني: **المقنع في رسم مصاحف الأمصار** ١١٩-١٢٠.

فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش، فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا (إنْ هذانِ) وهم يعلمون أنّ ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم ... ومما يبين كذب ذلك: أن عثمان لو قدر ذلك فيه، فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة، فأما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط، وعثمان قد رآه في جميعها وسكت، فهذا ممتنع عادة وشرعاً من الذين كتبوا، ومن عثمان ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها، وهم يحفظون القرآن، ويعلمون أن فيه لحنا لا يجوز في اللغة، فضلاً عن التلاوة وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد. فهذا مما يعلم بطلانه عادة، ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة، بل يأمرون بكلْ معروف وينهون عن كل منكر أن يدعوا في كتاب الله منكراً لا يغيره أحد منهم، مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك، ولو قيل لعثمان : مر الكاتب أن يغيره لكان تغييره من أسهل الأشياء فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم ان في المصحف لحناً أو غلطاً، وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة، فالخطأ جائز عليه فيما قاله، بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه، وقرأوه فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك ... ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً ... فإن المصحف منقول بالتواتر وقد كتبت عدة مصاحف (كلها على هذا[١٦٥]).فكيف يتصور فيها الغلط[١٦٦].

١٦٥. هذا زيادة مني للتوضيح.

رأي القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١ هـ

في كتابه صبح الأعشى عرض إلى طرائق الكتاب في الكتابة وبين أن من منهاج بعضهم تقطيع بعض الكلمات بحيث يجعل نصف الكلمة في آخر السطر وبقيتها في السطر الذي يليه ثم قال: قال صاحب منهاج الإصابة[١٦٧]: "وإنما وقع مثل ذلك في المصاحف التي كتبت في زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ لأنها كتبت بقلم جليل مبسوط، فربما وقع في بعض الأماكن اللفظة فيقطعها في آخر السطر ويجعل باقيها في السطر الثاني". وعلى ذلك حمل ما روي أن عثمان ﷺ قال: إن في المصحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتها إذ لا جائز أن يكون ذلك لحنا في اللفظ فقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على أن ما بين دفتي المصحف قرآن، ومحال أن يجتمعوا على لحن. على أن هذه الرواية غير مشهورة عن عثمان ﷺ عنه كما أشار إلى ذلك الشاطبي بقوله في الرائية:

ومن روى ستقيم العرب ألسنها

لحنا به قول عثمان فما شهرا[١٦٨]

١٦٦. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع فتاوى ابن تيمية**، (١٥/٢٥١-٢٥٥) الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، السعودية.

١٦٧. هو محمد بن علي الزفتاوي المصري الكاتب المتوفى سنة ٨٠٦هـ وكتابه منهاج الإصابة في أوضاع الكتابة. أهـ من **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** ٤/٥٨٥.

١٦٨. القلقشندي، أحمد بن علي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ٣/١٤٧-١٤٨ طبع المؤسسة المصرية العامة.

رأي الألوسي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ

كتب رحمه الله في مقدمة تفسيره ما نصه: "وأما قول عثمان إن في القرآن لحنا... الخ فهو مشكل جدا إذ كيف يظن بالصحابة أولا اللحن في الكلام فضلا عن القرآن وهم هم، ثم كيف يظن بهم ثانياً اجتماعهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يظن بهم ثالثا عدم التنبه والرجوع، ثم كيف يظن بعثمان عدم تغييره وكيف يتركه لتقيمه العرب ،وإذا كان الذين تولوا جمعه لم يقيموه وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم فلعمري إن هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة، فالحق أن ذلك لا يصح عن عثمان والخبر ضعيف مضطرب منقطع. وقد أجابوا عنه بأجوبة لا أراها تقابل مؤنة نقلها"[١٦٩].

والذي أراه أن رواة هذا الخبر سمعوا شيئاً ولم يتقنوه فحرفوه فلزم الإشكال وحل الداء العضال وهو ما روي بالسند عن عبد الله بن عبد الأعلى قال: "لما فرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه فقال أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا" وهذا لا إشكال فيه لأنه عرض عليه عقيب الفراغ من كتابته فرأى فيه ما كتب على غير لسان قريش ثم وفى بذلك عند العرض والتقويم ولم يترك فيه شيئاً، ولا أحسبك في مرية من ذلك. نعم يبقى ما روى بسند صحيح على شرط الشيخين عن هشام بن عروة عن أبيه قال سألت عائشة رضي الله عنها عن لحن القرآن... وعن سعيد بن جبير كان يقرأ (والمقيمين الصلاة) ويقول هو لحن من الكاتب. ويجاب عن الأول بأن معنى قولها أخطأوا أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتبوه من ذلك خطأ لا يجوز، فإن مالا يجوز مردود وإن طالت مدة وقوعه، وهذا الذي رأته عائشة وكم لها من رأي رضي الله تعالى عنها. وعن الثاني بأن معنى قوله لحن من الكاتب لغة وقراءة له[١٧٠].

وبعد فهذه هي أهم أقوال المتقدمين التي أمكنني الاطلاع عليها ولعل آراء كثيرة لغيرهم قرأتها ولم أذكرها لأني رأيتها لا تخرج عن هذه الآراء، وكل من هذه الأقوال متداول في مظان عدة غير أن أغربها ما ذكره القلقشندي.

ولننتقل بعد ذلك إلى بعض آراء المتأخرين الذين أفادوا مما سبقهم لنرى جميعاً كيف عولجت هذه الروايات في كتبهم.

رأي محمود شاكر رحمه الله

أورد الطبري بعضاً من الروايات التي تقول إن قوله تعالى في سورة آل عمران "**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّين**" (آل عمران: ٨١).

إنها خطأ من الكاتب وصوابها (ميثاق الذين أوتوا الكتاب) قال أبو فهر غفر الله له: "بمثل هذا الأثر يستدل من يستدل من جهلة المستشرقين وأشياعهم على الخطأ والتحريف في كتاب الله المحفوظ. وهم لم يكونوا أول من قال به بل سبقهم إليه أسلافهم من غلاة الرافضة

١٦٩. رحم الله الألوسي فقد كان متسرعاً جداً في هذا الكلام وإن في الذي ذكروه غناءً وأي غناء.

١٧٠. الألوسي، محمود: **روح المعاني** ١/٣٠-٣١ طبع دار إحياء التراث العربي بيروت عن إدارة الطباعة المنيرية.

وأشباههم من الملحدة، ولم يقصر علماء أهل الإسلام في بيان ما قالوه وفي تعقب آرائهم وبيان فسادها ووهن حجتها. ومن أعظم ما قرأت في ذلك الانتصار لنقل القرآن للقاضي الباقلاني وهو كتاب مخطوط لا يزال، وهو في ملك أخي السيد صقر، وهو أمين على نشره، وقد عقد القاضي بابا بل أبوابا في تعلق القائلين بذلك بالشواذ من القراءات والزيادات المروية عن السلف رواية الآحاد، وكشف عن فساد تعلقهم بذلك فيما راموه من الطعن في نقل المصحف، وقد أطال في ذلك واستوعب، وذكرها مفصلة وذكر الروايات التي رويت في ذلك. ومما قال في باب منه "وأما نحن وإن كنا نوثق جميع من ذكرنا من السلف وأتباعهم فإننا لا نعتقد تصديق جميع ما يروى عنهم بل نعتقد أن فيه كذبا كثيراً قد قامت الدلالة على أنه موضوع عليهم، وأن فيه ما يمكن أن يكون حقاً عنهم، وما يمكن أن يكون باطلاً، ولا يثبت عليهم من طرق العلم البتات بأخبار الآحاد، وإن كان ذلك كذلك وكانت هذه القراءات والكلمات المروية عن جماعة منهم المخالفة لما في مصحفنا، ومما لا نعلم صحتها وثبوتها، وكنا مع ذلك نعلم اجتماعهم على تسليم مصحف عثمان وقراءتهم وإقرائهم ما فيه والعمل به دون غيره لم يجب أن نحفل بشيء من هذه الروايات عنهم لأجل ما ذكرنا". قلت:- شاكر - والقول الذي ذكره مجاهد أنه خطأ من الكاتب إنما عنى به أن قراءة ابن مسعود هي القراءة التي كانت في العرضة الأخيرة وأن الكاتب كتب القراءة التي كانت قبل العرضة الأخيرة، وأنه كان عليه أن يكتب ما كان في العرضة الأخيرة فأخطأ وكتب القراءة الأولى. ولم يرد بقوله خطأ من الكاتب أنه وضع ذلك من عند نفسه. كيف؟ والقرآن متلقى بالرواية والوراثة عن رسول الله ﷺ لا بما هو مكتوب في المصحف. هذا بيان قد تعجلته ولتفصيل هذا موضع غير الذي نحن فيه[١٧١]. وغفر الله لأبي فهر لو دلنا على موضع التفصيل.

رأي عبد الفتاح شلبي (معاصر)

كتب في آخر كتابه رسم المصحف فصلاً في رد الشبهات والمطاعن من ثلاث جهات:" الأولى أن المعنى اللغوي لكلمة لحن في تلك الروايات هو القراءة واللغة. وأما الجهة الثانية فقياس العربية يصحح تلاوة هذه الكلمات بما رسمت به، والجهة الثالثة مكانة عثمان بن عفان ﷺ من الحفاظ على كتاب الله، ومحله من الدين، ومكانه من الإسلام، وشدة اجتهاده في بذل النصيحة. فهل يعقل أن يرى عثمان في المصحف لحناً وخطأً ثم يتركه ليتولى من بعده تغييره؟ عثمان الذي تولى جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار، وتحرى في ذلك الدقة والأمانة وكمال الضبط، رغبة منه في جمع الأمة على مصحف إمام، فلا يقع اختلاف في القرآن بينهم، عثمان الذي هذا شأنه يرى في كتاب الله ثلمة فيتركها ليسدها من بعده؟ ثم ما هذا التناقض الظاهر بين صدر النص: أحسنتم، وأجملتم، وآخرته: أرى فيه شيئاً من لحن: كيف

---

١٧١. شاكر، محمود: **تحقيق تفسير الطبري** ٦/٥٥٣-٥٥٤ هامش.

يصف نساخ المصحف بالإحسان والإجمال أولاً: ثـم يصف المصحف الذي نسخوه بأن فيه لحناً؟ هـل يقـال للذين لحنوا في المصحف: أحسنتم وأجملـتم؟ ألا أن مكانة عثمان ..والاضطراب بين صدر النص وعجزه – كل هذا يدعونا إلى الاعـتقاد بأن صدور ذلك عن عثمان أمر بعيد عنه، مدسوس عليه"[١٧٢]. والدكتور شلبي يتابع الشـيخ الزرقاني في ما ذهب إليه وهذا تلخيص مبتسـر لما في مناهل العرفان أسقط منه شلبي، مـا يـتعلق برد الروايات من جهة أسانيدها أو مخالفـتها للمـتواتر مـع ثـبوت صـحتها لو صحت[١٧٣].

رأي إبراهيم الأبياري (معاصر)

كتب في كتابه تاريخ القرآن فصلاً عن كتب المصاحف عرض في ثناياه لما روي عن عثمان ﷺ ممـا يخص ما نحن فيه ثم قال: إن عثمان ﷺ اخـتار زيداً وكان أكتب الناس وسعيداً بن العاصـي وكـان أفصـح الناس وأشبههم لهجة برسول الله ﷺ، وما كانت تغيب عن عثمان ولا عمـن كـانوا مـع عثمان، يوم شمروا لكتابة المصـاحف هذه الاختلافات في الرسم الإملائي التي ظهرت بعد كتابة المصحف، وتمنى عثمان لـو لم تكن حين قال: لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا ثم كيف ترد هذه التي وردت عن عثمان وهو الذي كان من وراء مـن يكتبان يراجع ما يكتبانه حرفاً حرفا وكلمة كلمة ويصلح ما فاتهما. وما نظن عثمان ولـي هـذا العـبء ولا فـتر، وهو يعلم جده وخطره، وهو يعلم المتحفزين به من وراء ذلك، على عمل حمل عبئه على الرغم منهم. اللهم أن ثمـة شيئاً لا ندفعه، وهو ما جاء في المصحف الإمـام مـن رسم قديم كان مظنة اللبس، ورأى عـثمان أن ألسنة العرب تقيمه على وجهه وإن بـدأ على غير وجهه، فلم يعرض له، ولعل هذا هو تفسير ما جاء على لسان عثمان في حديثه، إن صـح أنه له، ويفسر هذا قول ابن أشته في كـتابه المصاحف: جميع ما كتب خطأ يجب أن يقرأ على صحة لغاته لا على رسمه، وذلك في نحـو (لا أوضعوا) و(لا أذبحنه) بزيادة ألف في وسـط الكلمتين، إذ لو قرئت بظاهر الخط كان لحـنا شـنيعا، يقلب معنى الكلام ويخل بنظامه ويؤيـد هذا ما ذكره ابن أبي داود من أن معنى اللحـن اللغـة، إذ لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعاً لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرءونه[١٧٤].

ثم ذكر ما كتبه الزمخشري حول الآيات التي وردت فـي حديث عائشة رضي الله عنها وختم كلامه بما يأتي: "أما ما جاء منسوباً إلى عثمان

١٧٢. شـلبي، عبد الفتاح: **رسم المصحف والاحتجاج به في القـراءات** (ص١٠٩-١١٣) طـبع مكتبة النهضة مصر بالفجالة سنة١٩٦٠.

١٧٣. الزرقاني، عبد العظيم: **مناهل العرفان** (٣٧٩/١-٣٨٩) طبع دار أحياء للكتب العربية ط٣.

١٧٤. الأبياري، إبراهيم: **تاريخ القرآن**: ص١١٨-١٢٠- دار الكتاب المصري واللبناني ط٢ سنة ١٩٩١م.

فقد قدمت دفعي له وتأويله، ويحضرني هنا بعد عرض آراء الزمخشري أن اللحن الذي جاء على لسان عثمان مراد به: توجيه الكلام توجيهاً ليس على ظاهره، وأن المراد بتقويم الألسنة أو اللغات له: بيان الوجه المراد منه، هذا إن صح ما نسب إلى عثمان". وبعد فهذه هي أهم جهود المعاصرين التي اطلعت عليها ولا يعني هذا أنه لا يوجد غير هذه الجهود بل هناك شيء كثير لعله لا يخرج عما اخترته هنا والله المستعان.

الخاتمة

وبعد، فالحمد لله تعالى أولاً وآخراً الذي أعانني على دراسة هذه المرويات الخطيرة، وهي عندي خطيرة جداً لأسباب منها:

١. أنها أعلنت عن سكوت الخليفة عثمان عن خطأ رآه في كتاب الله تعالى.
٢. أنها أعلنت عن سكوت علماء الصحابة بل وسائر الصحابة الذين سمعوا عثمان رضي الله عنه يعلن فيهم وقوع الخطأ في القرآن دون إصلاحه.

ويمثل هذا خطراً ماحقاً إذ يعني تواطؤ أمة الإسلام جميعها- بدءاً من الخليفة وانتهاء بعامة الشعب – على السكوت على هذا المنكر القبيح دون أن يعالجه أحد أو يقوم على تغييره أحد، وأي خطر أعظم من هذا الخطر.

ومن العجيب أيضاً أن تغدو هذه الروايات سائرة بين الكتب عبر القرون دون أن يلتفت إلى جمعها أحد فيدك بنيانها ويهدم أركانها، بل والأعجب من هذا عندي أن تغدوا هذه الروايات الساقطة محلاً للأخذ والرد والقبول والمناقشة والتأويل، على إمكان القول بصحة نسبتها لأمير المؤمنين.

وعلى أي حال فإن تداول العلماء لهذه الروايات عبر القرون لا يعفى من يجيء بعدهم من دراستها وتبيان ما فيها، إذ إن هذا من أوجب الواجبات على المتأخرين حماية للدين وذباً عن القرآن الكريم.

وإني لأرجو أن أكون بهذا البحث قد قمت ببعض الواجب عليّ في هذا الجانب. كما وأرجو أن تكون هذه الدراسة قد آتت أكلها، وبينت عوار هذه الروايات، وكشفت زيفها وبطلانها. لا بالرجاء والتمني ولكن بالبحث العلمي. والله تعالى أسأل لهذا البحث أن يشأم ويتهم (من الشام وتهامه) وأن ينجد ويغور (من نجد والغور) وأن ينتفع به السادة والجمهور.

أهم نتائج البحث

١. إن هذه الروايات عن أمير المؤمنين عثمان ﷺ لا يدل معناها إلا على شيء واحد وهو أن اللحن المراد به (الخطأ) وحسب.
٢. إن هذه الروايات كلها لا يصح منها شيء فهي إما من رواية الضعفاء والمجاهيل أو هي من قبيل المراسيل وكلاهما لا تقوم به حجة.
٣. إنه بعد هذا البيان لا يجوز الاستشهاد بهذه الروايات إلا على وجه واحد هو بيان زيفها وبطلانها.

توصيات البحث

١. إن كتب علوم القرآن – للأسف – مليئة بمثل هذه الروايات ولهذا لا بد من النهوض لتحقيق هذه الكتب ودراستها دراسة علمية.
٢. ينبغي أن ينهض الباحثون بجمع هذه الروايات من جميع الكتب الموجودة – وهذا متيسر مع وجود الحواسيب – ودراستها لأجل الدفاع عن هذا الدين ومنع اعتداء المعتدين عليه أو على الأقل إغلاق الباب أمام من يرغب الاعتداء دخولاً من هذه الأبواب .
٣. أقترح أن توجه أنظار طلاب الدراسات العليا في تخصص الدراسات القرآنية لأجل هذه الغاية.
٤. لا ينبغي الاستسلام للروايات بسبب وجودها في كتب بعض الفضلاء بل لا بد من تحقيقها ودراسة أسانيدها على وجه يميط اللثام عنها.

المراجـع

١) الأبياري، إبراهيم، **تاريخ القرآن**، دار الكتاب المصري والبناني، ط٢، ١٩٩١م.
٢) الأصفاني، أبو الفرج، **الأغاني**، تحقيق سمير جابر، دار الكتب الحديثة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٣) اطفيش، أبو إسحق إبراهيم، **الذيل على الملاحن**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٧م.
٤) الألوسي، محمود، **روح المعاني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن إدارة الطباعة المنيرية، (بلا. ت).
٥) الباقلاني، أبو بكر محمد، **الانتصار لصحة نقل القران**، تحقيق د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، عمان، ط١، ٢٠٠١م.
٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، تحقيق هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، (بلا.ت).
٧) البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، دار الفكر، بيروت، بهامش الفتح، (بلا. ت).
٨) البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب**، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية، ١٩٧٩م.
٩) البكري، أبو عبيد، **سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي**، بتحقيق عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٣٦م.
١٠) البيهقي، أحمد بن الحسين، **السنن الكبري**، بتحقيق محمد عبد القادر عط، دار الباز، مكة، ١٩٩٤م.
١١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع فتاوى ابن تيمية**، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، الرياض، (بلا.ت).
١٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ين حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.

١٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٤) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **لسان الميزان**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

١٥) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **هدى الساري**، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.

١٦) جمال، أحمد محمد، **على مائدة القرآن**، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.

١٧) جولدتسهر، اجنيتس، **مذاهب التفسير الإسلامي**، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار اقرأ، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

١٨) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، **المراسيل**، تعليق أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

١٩) ابن الحيان، أبو منصور، **شرح الفصيح**، تحقيق عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ط١، ١٩٩٤.

٢٠) الحاكم الكبير، أبو أحمد، **الأسامي والكنى**، بتحقيق يوسف محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، ط١، ١٤١٤هـ.

٢١) ابن حبان، محمد، **المجروحين**، تحقبق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، (بلا.ت).

٢٢) ابن حبان، محمد، **الثقات**، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

٢٣) الحمد، غانم قدوري، **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، اللجنة الوطنية، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.

٢٤) ابن الخطيب، محمد محمد عبد اللطيف، **الفرقان**، دار الكتب العلمية، بيروت، (بلا. ت).

٢٥) الخطيب، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية، بيروت، (بلا. ت).

٢٦) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي**، بتحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١،١٤٠٧هـ.

٢٧) الداني، عثمان بن سعيد، **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، بتحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٩٧٨م.

٢٨) ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان، **المصاحف**، عن نسخة المستشرق آرثر جفري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٩) ابن دريد، أبو بكر، **الملاحن**، تعليق أبو إسحق اطفيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

٣٠) الذهبي، محمد بن عبد الله، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٣م.

٣١) الذهبي، محمد بن عبد الله، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، (بلا.ت).

٣٢) الذهبي، محمد بن عبد الله، **معرفة القراء الكبار**، بتحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٣) الرازي، أبو حاتم، **الجرح والتعديل**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، مصور عن الطبعة العثمانية، (بلا.ت).

٣٤) ابن ربيعة، لبيد، **الديوان**، بيروت، (بلا. ت).

٣٥) ذي الرمة، غيلان بن عقبة، **الديوان**، بتحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٩٨٢.

٣٦) الزرقاني، عبد العظيم، **مناهل العرفان**، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، (بلا. ت).

٣٧) السرقسطي، أبو عثمان، **الافعال**، بتحقيق حسين محمد شرف ومراجعة د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة، مصر، ١٩٧٨.

٣٨) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الدر المنثور في التفسير المأثور**، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

٣٩) شاكر، محمود، **تحقيق تفسير الطبري**، مكتبة الخانجي، القاهرة، (بلا. ت).

٤٠) شلبي، عبد الفتاح، **رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات**، مكتبة النهضة، مصر، ١٩٦٠م.

٤١) الشيباني، أبو عمرو، **كتاب الجيم**، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ومراجعة عبد الحميد حسن، الهيئة العامة لشؤون المطابع، مصر، ١٩٧٥.

٤٢) الصابوني، أبو عبد الله، **نكت الانتصار لنقل القرآن**، بتحقيق د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧١م.

٤٣) الصاغاني، الحسن بن محمد، **الذيل والتكملة والصلة**، تحقيق عبد الحليم الطحاوي، ومراجعة د. عبد الحميد حسن، دار الكتب، مصر، ١٩٧٩م.

٤٤) الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار الريان، القاهرة، ١٩٧٨م.

٤٥) الطنطاويان، علي وأخوه، **أخبار عمر**، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٥٠م.

٤٦) أبو عبيد، القاسم بن سلام، **فضائل القرآن**، تحقيق وهبي سليمان غاوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٤٧) العجاج، رؤبة، **ديوان رؤبة**، بعناية وليم بن الورد الروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

٤٨) العلائي، أبو سعيد، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٩) الفارابي، أبو إبراهيم، **ديوان الأدب**، تحقيق أحمد مختار عمر ومراجعة، د. إبراهيم أنيس، الهيئة المصرية، ١٩٧٤.

٥٠) ابن قايماز، محمد بن أحمد، **الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد**، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٥١) ابـــن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **تأويل مشكل القـــرآن**، تحقـــيق سيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨١م،.

٥٢) القلقشـــندي، أحمد بن علي، **صبح الأعشى فـــي صـــناعة الانشـــا**، المؤسسة المصرية العامة، (بلا. ت).

٥٣) اللخمـــي، ابن هشام، **شرح الفصيح**، تحقيق مهـــدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.

٥٤) معـــرفة، محمـــد هادي، **صيانة القرآن عن الـــتحريف**، دار القـــرآن الكـــريم، قـــم، (بلا. ت).

٥٥) المـــناوي، محمد عبد الرحيم، **فيض القدير**، المكتـــبة الـــتجارية الكـــبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـــ.

٥٦) ابـــن منظور، جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر. بيروت، (بلا. ت).

٥٧) المـــزي، جمـــال الدين أبو الحجاج يوسف، **تهذيـــب الكمـــال في سماء الرجال**، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥٨) معـــروف، بشار عواد، وشعيب الارنؤوط، **تحريـــر تقريب التهذيب**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٥٩) الهـــروي، عبـــيد الله بـــن عبد الله، **مشتبه أســـامي المحدثيـــن**، تحقـــيق نظـــر محمد الفريابـــي، مكتـــبة الرشيد، الرياض، ط١، (بلا.ت).

Errors in Reciting the Quran as Reported from Othman bin Affan

Jamal Abu Hassan

Abstract

Certain books pertaining to Uloom-Ul-Quran (Quranic Sciences), History of Tafseer, and also certain books of Tafseer, have mentioned a number of narrations from the Caliph Othman (may God be Pleased with Him), These narrations state that the Caliph Othman after ordering the first compilation of the Holy Quran during his Khilafa, looked and found certain errors in the compilation. He made these errors public and announced that he will leave these errors for future generations to correct.

The Researcher has studied these narrations individually and critically, and he has proved beyond doubt that none of these narrations are correct and even authentic. All the narrations are weak, and do not constitute a basis for acceptance. The researcher did not only critically analyze these narrations, but has explained them, and also the ruling of the Ulama, past and present pertaining to these narrations.